المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الأربعاء ـ ٢٠١٩/٣/٢٠م
١٤/ رجب/ ١٤٤٠هـ

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

استشهاد منفذ عملية سلفيت في مداهمة قوات الاحتلال لبلدة عبوين قرب رام الله	القدس العربي	٣
وعود بالتحقيق واتهامات لـ«فتح»: «حماس» تحسم في غزة	الأخبار اللبنانية	٤
حملة "بدنا نعيش" في غزة: أسئلة الأخطاء الأمنية وصمت "حماس"	العربي الجديد	٦
حماس: فتح تريد فوضى بغزة لإفشال الذكرى السنوية لمسيرات العودة (نص البيان)	الأناضول التركية	٨
قطاع غزة على موعد مع الإضراب الشامل تلبية لنداء حراك "بدنا نعيش"!	أمد للإعلام	١٢

شؤون عربية:

تراجع اندفاعة موسكو لإعادة النازحين لغياب العفو العام والأزمة المعيشية وتعقيد الحلول	الحياة اللندنية	١٣

شؤون إسرائيلية:

خبراء إسرائيليون: عملية سلفيت مصدر إلهام لشبان الضفة	عربي ٢١	١٦
جنرال إسرائيلي: خياراتنا بغزة بين احتلالها أو الاعتراف بحماس	وكالات أنباء	١٧
ديسكين يتوقع انفجار الوضع و«حماس» ستزيد التظاهرات ليلاً	القدس الفلسطينية	١٨
آيزنكوت يكشِف: كنا على شفا حربٍ شاملةٍ مع حزب الله والجيش السوري يتعاظم	وكالة سما	١٩
استطلاع: "معسكر اليمين" يصل إلى ٦٨ مقعدا و"كاحول لافان" يتراجع	عرب ٤٨	٢٠

شؤون دولية:

إيران ستتقارب مع أمريكا والسعودية... حدثان جيوسياسيان يقلبان المنطقة رأساً على عقب	ستراتفور الأمريكي	٢١

المقالات والدراسات

عن خطيئة حماس في غزة	عدلي صادق	٢٧
حذار من انتحار المقاومة	ماجد عبد الهادي	٣٠
غزة ولزوم ما يلزم من العيش الكريم	ماجد الشيخ	٣٢
حماس تساوي فتح.. ثمّ ماذا؟!	ساري عرابي	٣٤
هدايا فلسطينية لـ "إسرائيل"	صادق ناشر	٣٧
صفحة من تاريخ الحراك الوطني الفلسطيني	عوني فرسخ	٣٨
تهديد صفقة القرن وجودي للأردن	مروان المعشر	٤٠
بعد لقاء نتنياهو – بوتين: على ماذا اتفقا وما هي المواقف الروسية المستجدة؟	يادلين؛ مَغين	٤٢
هل يتجه ترامب إلى حرب مع إيران؟	كورتس ميلز	٤٦
الحلم الأمريكي بين الواقع والخيال	منار الشوربجي	٤٨
تراجع قوة الولايات المتحدة أمر واقع وآثاره حقيقية	مارك لينش	٥٠

استشهاد منفذ عملية سلفيت في مداهمة قوات الاحتلال لبلدة عبوين قرب رام الله

القدس العربي - ٢٠١٩/٣/٢٠

أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، الثلاثاء، أنه قتل الشاب الفلسطيني عمر أبو ليلى في قرية عبوين، شمال شرق محافظة رام الله، وسط الضفة الغربية.

ويعتقد الجيش الإسرائيلي أن أبو ليلى هو منفذ عملية سلفيت، الأحد، ضد مستوطنين وجنود.

وقال الجيش، في بيان، إن "قوة خاصة طوقت مبنى تحصن فيه الشاب عمر أبو ليلى، وتبادلت إطلاق النار معه، قبل أن تتمكن من قتله".

وادعى جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، في بيان، أنه تلقى معلومات استخباراتية تؤكد تواجد أبو ليلى في منزل بقرية عبوين، وتابع أن أبو ليلى بادر بإطلاق النار على القوات التي حاولت اعتقاله، ما أدى إلى استشهاده.

بدورها أكدت وزارة الصحة الفلسطينية، في بيان، أن الارتباط الفلسطيني (جهة التواصل مع الجانب الإسرائيلي) أبلغها باستشهاد مواطن في قرية عبوين.

وكانت قوات إسرائيلية اقتحمت بلدة عبوين، مساء الثلاثاء، واندلعت مواجهات أدت إلى إصابة شابين وفقا لوسائل إعلام فلسطينية.

وذكرت وكالة معا الفلسطينية أن قوات كبيرة من جيش الاحتلال حاصرت منزلا وطالبت شابا يتواجد فيه عبر مكبرات الصوت بتسليم نفسه، وأطلقت قذائف نحو المنزل المحاصر.

كما قامت قوات الاحتلال بتفجير منازل قديمة فارغة في القرية، واعتقلت صبيين خلال المواجهات، واعتدت عليهما بالضرب، واقتادتهما إلى جهة مجهولة.

وأضافت "معا" أن قوات من المستعربين كانت اقتحمت البلدة، وتنبه لها الشبان، فهاجموها بالحجارة، لتقتحم أكثر من ٣٠ آلية عسكرية البلدة، وتندلع مواجهات عنيفة بين الشبان وقوات الاحتلال.

وقالت وسائل اعلام إسرائيلية إن الجيش استهدف المنزل المحاصر في قرية عبوين بصاروخين من نوع "لاو" مما أدى إلى تدمير أجزاء منه.

والأحد، قُتل مستوطن وجندي، وأصيب آخران بجروح خطيرة، في عملية إطلاق نار قرب مستوطنتي "أرئيل" و"جيتاي"، وسط الضفة الغربية.

وأفادت وسائل إعلام عبرية، أن فلسطينيين اثنين نفذا العملية قرب مستوطنة "أرئيل"، وانسحبا من المكان في مركبة باتجاه مستوطنة "جيتاي"، حيث أطلقا النار مرة أخرى قبل فرارهما.

وعود بالتحقيق واتهامات لـ«فتح»: «حماس» تحسم في غزة

الأخبار ـ ٢٠١٩/٣/٢٠

أخيراً، خرجت حركة «حماس» عن صمتها إزاء الأحداث التي شهدها قطاع غزة خلال الأيام القليلة الماضية، والتي أثارت تساؤلات كثيرة في شأن خلفياتها وسبب تدحرجها إلى حملة أمنية واسعة النطاق، في ظلّ غياب رواية حكومية واضحة للجدل المثار حول الضرائب المفروضة أخيراً. أسفت الحركة لأي ضرر قد تكون سبّبته تلك الحملة، متوجهة بإصبع الاتهام مباشرة إلى حركة «فتح» بالمسؤولية عن التحريض، بعدما بلغ رام الله أن «ثمة أجواء اتفاق» مع العدو. هذا البيان، إضافة إلى تعهد مصادر الحركة بمحاسبة العناصر الأمنية المعتدية والتجار المخالفين، سيكون من شأنه تنفيس الاحتقان «الفصائلي»، في انتظار ما ستشهده الساعات المقبلة.

حسمت حركة «حماس» الموقف الغزّي الأخير الذي امتد لنحو أسبوع. أصدرت الحركة بياناً وصفت فيه ما جرى بـ«الأحداث المؤسفة»، التي «كانت تستهدف إفشال مليونية الأرض والعودة في الذكرى السنوية الأولى لمسيرات العودة في ٣٠ مارس (آذار) الجاري»، قائلة إنها تعرب عن أسفها لـ«أي ضرر مادي أو معنوي أصاب أحد أبناء شعبنا... ندعو الأجهزة الأمنية لإعادة الحقوق المعنوية والمادية لأي طرف وقع ظلم عليه». البيان، الذي صدر في وقت متأخر من مساء أمس، جاء رداً على «الكذب والتشهير الذي مارسته آلة قيادة فتح الإعلامية، وتلفزيون السلطة، والذي كشفته صور التزوير التي استُدعيت من أحداث سابقة ومن دول مختلفة وإسقاطها على غزة». كذلك، أوضحت «حماس»، التي جاء موقفها هذا بعد مناشدات «فصائلية» لها بوقف قمع المسيرات، أنها تقدّر «الأزمة الإنسانية التي يعيشها أهلنا في غزة، ونحن جزء منها، نعاني ما يعانيه شعبنا، ونعلم حجم المعاناة والألم... ولن يهدأ لنا بال حتى نجبر الاحتلال وحلفاءه على كسر الحصار».

وتقول مصادر «حمساوية» إن المكتب السياسي للحركة في غزة اجتمع أمس للبحث في ما جرى من «تحركات وتهويل إعلامي، وقد استُدعي وكلاء الوزارات وسُئلوا (خلال الاجتماع) عن فرض ضرائب جديدة، وهو ما نفاه الجميع». وأوضح الوكلاء أنه رغم ارتفاع الأسعار، فإنه «لم تفرض أي ضرائب جديدة، وسبب الارتفاع بعض التجار»، مشيرين مثلاً إلى أن ارتفاع أسعار الخضروات سببه تصدير المزروعات إلى الأردن والسعودية وإسرائيل. أما ارتفاع الدخان، فسببه «توقف أربعة تجار كبار مسؤولين عن استيراد الدخان، عن توزيع بضاعتهم منذ ٤٠ يوماً، ثم رفع هؤلاء الأسعار، لكن الحركة اجتمعت معهم وطلبت منهم إدخال السجائر، وفرضت عليهم تحديد السعر، لمنعهم من الابتزاز».

في الوقت نفسه، لا تنكر تلك المصادر أن ما زاد الأزمة، قطع رواتب خمسة آلاف موظف من رام الله أخيراً، ما أثّر بوضوح في سيولة الأسواق. ولأن الحكومة، التي تديرها الحركة، لم تضع المواطنين في واقع هذه المعلومات «نتيجة خلل إداري وتقصير في الترويج»، تفاقمت الأزمة، ووصلت إلى خروج الناس إلى الشارع. وتشرح تلك المصادر أنه في الخميس الماضي، «كدنا نصل إلى اتفاق مع العدو (الإسرائيلي)، وبلغ رام الله أن هناك أجواء اتفاق... وحينما بدأ الحراك استغلته السلطة سريعاً، ما دفعنا إلى التعاطي معه على أنه نشاط تخريبي، خاصة

أن بعض الأصوات دعت إلى تدخل عربي لحماية المتظاهرين، كذلك رصدت الأجهزة الأمنية تخابراً بين موظفين في غزة وضباط في المخابرات العامة الفلسطينية، وأيضاً نشرت منصات فتح الإعلامية صوراً مفبركة لمظاهرات في سوريا والعراق على أنها في غزة».

من جهتها، كشفت مصادر «حمساوية» أخرى، في حديث إلى «الأخبار»، أن الحركة كانت تنوي إجراء تغييرات كبرى في القطاع الحكومي والبلديات، لكن ذلك جاء بالتزامن مع دعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى التظاهر تحت شعار «بدنا نعيش». وأوضحت المصادر أن «الخطوات الإصلاحية الكبيرة تتضمن إجراء تغييرات وتنقلات في مفاصل الوزارات، وتعيين رؤساء ومجالس بلدية جديدة بعد ظهور إشكالات وسوء استخدام للنفوذ لدى بعضهم، على نحو أدى إلى انخفاض شعبية الحركة». لكن بمجرد بدء التظاهرات، رأت «حماس» أن لها أبعاداً سياسية تهدف إلى المسّ بها، خاصة مع مشاركة العشرات من عناصر «فتح»، وتحريض صفحات تشغّلها «مخابرات رام الله».

مع ذلك، تلفت المصادر إلى أن مطلقي حملة «بدنا نعيش» لا ينتمون إلى أي من الفصائل، إلا أنه «مع دخول فتح على الخط، جرى تغليب التفكير الأمني في التعامل مع الحراك، والمبادرة إلى اعتقال ١٢ شاباً تصدروا المشهد». وتضيف أن «مسيرات الجمعة الماضية شملت عدة مناطق أبرزها مخيم جباليا ودير البلح، حيث تجمع المئات من الشبان رفضاً للغلاء والضرائب، لكن مشاركة عناصر فتحاويين وإثارتهم الفوضى وحرقهم الإطارات ورشق الشرطة بالحجارة مثّل فرصة لتوجيه ضربة تردع العائلات المحسوبة على فتح، التي يعمل غالبية أبنائها في الأجهزة الأمنية السابقة».

وتبعت ذلك حملة اعتقالات واسعة للمئات، تقول المصادر «الحمساوية» إنه يجري التحقيق في ما قد يكون تخلّلها من اعتداءات بالضرب، واقتحام للمنازل في عدد من المناطق، وكذلك اعتقال صحافيين وحقوقيين وضربهم، إضافة إلى منع وسائل الإعلام من تغطية الأحداث، وإنه ستُجرى محاسبة داخلية على ذلك. اللافت، وفق المصادر نفسها، أن «فتحاويين» في غزة رفضوا زجّ حركتهم في الحراك عبر التحريض الذي تمارسه وسائل الإعلام التابعة لرام الله، لأنهم يرون أن «اللجنة المركزية تعتبرهم كبش فداء، وتضعهم في مواجهة غير متكافئة أمام الأجهزة الأمنية لحماس، ما دفع عدداً منهم إلى رفض المشاركة في الحراك».

من جهتها، دعت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» إلى «اجتماع فصائلي باسم لجنة القوى الوطنية والإسلامية» من دون علم رئيس اللجنة، القيادي في «الجهاد الإسلامي» خالد البطش، الذي لم تشارك حركته في الاجتماع، فيما حضرته «فتح» لأول مرة بعد مقاطعتها اجتماعات اللجنة منذ عام ونصف عام. وبينما قاطعت «الشعبية» أمس فعاليات «مسيرات العودة» احتجاجاً على اعتقال العشرات من كوادرها، تقول المصادر إن التعليق مؤقت، وإن الجبهة ستواصل مشاركتها في الفعاليات التالية.

في خضم ذلك، يرى اقتصاديون أنه كان «الأجدى بحماس ألّا تزيد فوق الضغط الإسرائيلي والفتحاوي على الغزيين، ضغطاً آخر هو المزيد من الضرائب والرسوم»، وذلك في ظلّ «افتقارها أصلاً إلى إمكانات تقديم الخدمات للمجتمع إلا بتوفير الأمن»، كما ورد في مقالة للكاتب الفلسطيني طلال عوكل. لكن مسؤولين في

«حكومة حماس» شددوا على أن الحركة لم تفرض ضرائب جديدة منذ ٢٠١٧، قائلين إن ما تجبيه الحكومة هو ما بين ٥٠ و٦٠ مليون شيكل شهرياً (ما يعادل ١٣ مليون دولار)، في حين أن السلطة تجبي من غزة ٣٠٠ مليون شيكل (نحو ٨٣ مليون دولار).

«الشعبية» مع وحدة الصفّ: نثمّن الاعتذار

قالت مصادر في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، لـ«الأخبار»، إن «البيان الطويل لحماس، الذي قدمت فيه اعتذاراً، يظهر استخلاص الحركة للعبر»، مضيفة أنها علمت أن «حماس تنوي فعل بعض خطوات التسهيل، منها ما له علاقة بالتصدير والاستيراد وتخفيض الأسعار وتسهيلات في موضوع التأمين الصحي». أما على صعيد توتر العلاقة بين «الشعبية» وفصائل أخرى وبين «حماس»، فقالت المصادر إن الأخيرة «أرسلت برغبتها في فتح حوار داخلي، ثنائي أو من خلال الكل الوطني، لتدارك ما حدث وتطويقه»، مضيفة: «نحن مع الانتباه إلى مخطط السلطة لتشويش الوضع في غزة وشيطنة المقاومة، لكننا نأمل ترجمة ما وعدت به حماس بإجراءات ملموسة، إضافة إلى وقف أشكال القمع والملاحقات الأمنية». ورأت المصادر أن «بيان حماس بحد ذاته حسن نية من الحركة، ولكن الجبهة تدرك أن جوهر الأزمة سياسي، والسبب الرئيسي للأوضاع السيئة هو الاحتلال أولاً، ثم إجراءات رام الله، لكن حكومة الأمر الواقع في القطاع صدّرت الأزمة إلى الشارع». كذلك، نقلت «حماس» إلى «الجبهة» تأكيداً لنيتها «فتح تحقيق في ما جرى، وتعهداً بمحاسبة كلّ من اعتدى على المتظاهرين، مع الإفراج عن جميع المعتقلين، باستثناء من سبّبوا أذىً لأفراد أمن غزة».

حملة "بدنا نعيش" في غزة: أسئلة الأخطاء الأمنية وصمت "حماس"

العربي الجديد ـ ٢٠١٩/٣/٢٠

تتجه الأنظار مجدداً نحو غزة بعدما أعلن الحراك الشعبي "بدنا نعيش" إضراباً شاملاً في مناطق القطاع كافة، اليوم الأربعاء وغداً الخميس، لمعرفة المسار الذي ستتخذه الاحتجاجات وما إذا كانت القوات الأمنية في القطاع ستكرّر أخطاء التعاطي الأمني العنيف مع المتظاهرين، على غرار ما حصل قبل أيام. وأكد الحراك في بيان وصل إلى الصحافيين أمس الثلاثاء، أنّ "الحراك مستمر بدون تراجع، لإرغام حماس على الاستجابة للمطالب العادلة لأبناء شعبنا (حرية، عيش، كرامة)". ودعا إلى ضرورة التجمّع في كل الميادين والساحات، وفي الشوارع والحارات في تمام الساعة الرابعة عصراً من كل يوم. كما طالب بالتجمع في مناطق القطاع كافة والهتاف والتهليل والطرق على الأواني والأنابيب، في الساعة الثامنة مساءً من كل يوم.

وتسود حالة من الترقّب لمعرفة كيفية التعاطي الأمني مع التحركات اليوم وغداً، خصوصاً بعد أن ذكرت قناة "الأقصى" التابعة لـ"حماس"، نقلاً عن من وصفتها بمصادر أمنية في غزة، أنّ "أجهزة أمن السلطة (الفلسطينية) وضعت مخططاً أمنياً إعلامياً بالتنسيق مع جهات دولية وبتمويل مفتوح، يستهدف غزة وحركة حماس محلياً وإقليمياً ودولياً"، مضيفةً أنّ "قيادات أمنية رفيعة المستوى، وشخصيات من حركة فتح من أعضاء اللجنة

المركزية، تشرف على المخطط الأمني الإعلامي ضدّ غزة وحماس". وتابعت المصادر أنّ "المخطط الأمني الإعلامي يبدأ بمواقع التواصل الاجتماعي وينتهي بحراك ميداني"، موضحةً أنّ "تنفيذه يتم على أربع مراحل، ومن أهدافه أيضاً ضرب علاقة حماس بفصائل منظمة التحرير".

وكان حراك "بدنا نعيش" قد بدأ بشكل عفوي عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، طارحاً مطالب عامة، تتعلّق بالضرائب المفروضة أخيراً في القطاع المحاصر، وبالغلاء والفقر والبطالة والجوع والعوز. ولم يكن الحراك منذ يومه الأول وحتى الآن يحمل مطالب سياسية، بل اقتصر على المطالب المعيشية والحياتية. كما لم يطالب المحتجون الذين خرجوا للتظاهر في الأيام القليلة الماضية بإسقاط "حماس" ولا المسّ بسلاح المقاومة، كما حاول البعض الترويج. لكنهم قوبلوا بمواجهة عنيفة مبالغ فيها من الأجهزة الأمنية الحكومية ومن عناصر مدنية من حركة "حماس"، وتم تنفيذ اعتقالات طاولت العشرات منهم، ولا يزال بعضهم رهن الاحتجاز.

ووفق شهادات ميدانية لـ"العربي الجديد"، فقد أفرجت الأجهزة الأمنية بشروط عن عشرات المعتقلين بعد ثلاثة أيام من اعتقالهم. ومن هذه الشروط عدم العودة للتظاهر تحت طائلة المسؤولية، فيما ظهرت على بعض الذين خرجوا من السجون علامات الضرب، كما تعرّض جلهم لحلق شعر رأسهم. وفي حين تمّ منع الصحافيين من تغطية الأحداث، منع الحقوقيون كذلك من توثيق الانتهاكات. في مقابل ذلك، غابت تصريحات الأطراف ذات العلاقة لأيام حول الموضوع، قبل خروج تصريحات أمنية مقتضبة عبر قناة "الأقصى"، حول الأحداث ومن يقف خلفها.

وتفتح طريقة معالجة الأجهزة الأمنية وحركة "حماس" للحراك الشعبي الذي سماه القائمون عليه "بدنا نعيش"، أسئلة كثيرة، في ظلّ التعاطي الأمني القاسي مع المتظاهرين، وغياب موقف سريع للحركة التي تدير المشهدين السياسي والأمني في القطاع المحاصر منذ أكثر من اثني عشر عاماً. ويرى البعض أنه كان باستطاعة "حماس" التي تخوض مفاوضات غير مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي حول تفاهمات الهدوء وكسر الحصار عن القطاع، أن تستغلّ الحراك الجماهيري للضغط على الوسطاء والاحتلال لتسريع التفاهمات وتحصيل "إنجازات" إضافية يمكن أن تحقّق من خلالها مطالب المتظاهرين.

ولم تصدر الحركة بياناً ولا تصريحاً صحافياً صريحاً حول ما جرى مع المتظاهرين، لكنّ جهازها الجماهيري أخرج تظاهرات متزامنة مع الحراك في بعض المناطق، وكاد الاحتكاك بين الطرفين يؤدي إلى مزيد من العنف بين المتظاهرين وأبناء "حماس". وحاول "العربي الجديد" الحصول على تصريحات من قياديين في "حماس" والأجهزة الأمنية حول ما جرى، والاتهامات المتبادلة في هذا الشأن، لكنها لم تنجح. غير أنّ مصادر في الحركة أشارت إلى أنّ "حماس" تدرك أنّ السماح للحراكيين بالتظاهر في ظلّ الخصومة السياسية مع "فتح"، قد يفضي لانفلات أمني لا تحمد عقباه، كما أنها تدرك في المقابل أنّ التعاطي الأمني مع الحدث، بمثابة إشعال له وتحريض للمزيد من المواطنين على الخروج للمشاركة في التظاهرات.

من جهته، وفي تصريح هو الأوّل حول الأحداث، أعلن الناطق باسم وزارة الداخلية في غزة، إياد البزم، في مقابلة مع قناة "الجزيرة"، أنّ "الوزارة مع التظاهر السلمي، ولكن استغلال الاحتجاجات لإثارة الفوضى والتخريب

والتكسير ورشق الشرطة بالحجارة هو عودة للفلتان الأمني، ولن نسمح به". وذكر البزم أنّ لدى وزارته "معلومات عن ضباط من السلطة في رام الله يبتزون من قُطعت رواتبهم في غزة، ويحرضونهم على إثارة الفوضى مقابل إعادة رواتبهم من قبل السلطة".

وعن التعاطي الأمني القاسي مع التظاهرات، أوضح البزم أنّ "الأجهزة الشرطية والأمنية تعاملت مع الاحتجاجات بعد أن تحوّلت لأعمال تخريب وفوضى، وكانت أمام خيارين، إمّا استمرار حالة الفوضى والعودة بغزة لمربع الفلتان، وإمّا الحفاظ على حالة الأمن والاستقرار". ولفت البزم إلى أنه تمّ الإفراج عن عدد كبير من الموقوفين لدى الأجهزة الأمنية والشرطية، و"الأمور ذاهبة باتجاه الهدوء، وهي هادئة في معظم مناطق قطاع غزة".

ويشير رصد ميداني للأحداث وتسلسلها إلى أنّ الحراك كان من الممكن أن ينتهي في ساعات، إن لم يتعرض له أحد، لكن التعاطي الأمني العنيف زاد من أعداد المشاركين فيه. كما لاحظ "العربي الجديد"، وجود بعض الشائعات على وسائل التواصل الاجتماعي منذ اليوم الأول للحراك، بإعلان أطراف مجهولة وقوع قتلى جراء القمع الذي مارسته قوات الأمن في غزة، إضافة إلى محاولة "خجولة" لتبني الحراك من أطراف في السلطة الفلسطينية وحركة "فتح"، لكن بطريقة غير مباشرة وغير رسمية. كذلك، لم يكن الحراك بمنأى عن محاولات التوظيف، خصوصاً من منسق أعمال الاحتلال في المناطق الفلسطينية كميل أبو ركن، غير أنّ بعض الحراكيين على وسائل التواصل الاجتماعي شنوا هجوماً عنيفاً عليه وعلى قيادات في "فتح" حاولت استغلال الحراك.

حماس: فتح تريد فوضى بغزة لإفشال الذكرى السنوية لمسيرات العودة

الأناضول ـ ٢٠١٩/٣/١٩

اتهمت حركة "حماس" في قطاع غزة، الثلاثاء، حركة "فتح"، بأنها تقف خلف "الفوضى الأمنية" التي حدثت في القطاع، منذ الخميس الماضي، "لإفشال الذكرى السنوية لمسيرات العودة وكسر الحصار".

وقالت الحركة في بيان وصل الأناضول نسخة منه: "الجمعة الماضي، حيث تم تأجيل فعاليات مسيرة العودة الأسبوعية، جراء القصف الإسرائيلي على القطاع، كنتم (فتح) تخططون لاستغلال ذلك التأجيل، لإحداث فلتان وفوضى في القطاع، ولكنكم فشلتم".

وأضافت: "الأحداث المؤسفة التي وقعت مؤخرا، كانت تستهدف إفشال مليونية الأرض والعودة، في الذكرى السنوية الأولى، لمسيرات العودة وكسر الحصار، في ٣٠ من مارس / آذار المقبل".

وتسود حالة من التوتر الشديد، قطاع غزة، منذ يوم الخميس الماضي، في أعقاب اندلاع احتجاجات ضد حركة حماس.

وتصدت الشرطة بغزة، (تابعة لحماس) بالقوة للمتظاهرين، كما نفذت حملة اعتقالات في مناطق متعددة من القطاع .

وأعربت الحركة عن استيائها من: "حجم الكذب والتشهير الذي مارسته آلة قيادة فتح الإعلامية، وتليفزيون السلطة".

واستنكرت الحركة الاعتداء على المتظاهرين المشاركين في الحراك الذي خرج في مظاهرات منذ الخميس الماضي، احتجاجا على "تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية وغلاء المعيشة".

وعلى الفور، لم يصدر رد من حركة "فتح" تعقيبا على بيان "حماس".

وأمس، اتهمت حركة "فتح"، حركة "حماس"، بالمسؤولية عن الاعتداء الذي تعرض له الناطق باسمها في قطاع غزة، عاطف أبو سيف".

وقالت حركة "فتح"، إن أبو سيف، تعرض، لـ"محاولة قتل" على أيدي عناصر من حركة حماس، أدت إلى إصابته بعدة كسور في رأسه وبقية أنحاء جسده، حسبما أوردت، وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا".

بيان للرأي العام

صادر عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في فلسطين

يا جماهير شعبنا الفلسطيني الصابر البطل

تابعنا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، ومعنا كل مخلص غيور على مصلحة الشعب والقضية والوطن، جملة من الأحداث والتطورات التي شهدها شعبنا في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة والشتات، أحداث عديدة ومتلاحقة تفرض على شعبنا وقواه جميعها التوحد والاصطفاف لمواجهة المؤامرات والصفقات السياسية المشبوهة، والحصار.

وفي مقدمة هذه التطورات الجرأة الصهيونية على مدينة القدس المباركة، وعلى المسجد الأقصى، حيث تمضي مخططات التقسيم الزماني والمكاني، ومواجهة أهلنا الميامين في القدس للعربدة الصهيونية بصدورهم العارية، وفي الضفة يستمر غول الاستيطان في الزحف على أرضنا والاستيلاء عليها، وتستمر عربدة المستوطنين، واعتقالات جيش الاحتلال واغتيالاته، ونشر المزيد من الحواجز الصهيونية.

ويمضي ما يسمى بمنسق شؤون المناطق في جيش الاحتلال في تثبيت سيادته الباطلة على الضفة الغربية، وفي غياب واضح للسلطة الفلسطينية التي لا تفعل شيئاً لحماية الأرض والإنسان في ضفتنا الباسلة، بل تستمر في التعاون الأمني المقيت مع سلطات الاحتلال.

وفي الشتات تستمر المؤامرة على اللاجئين، تهجيراً وتوطيناً، نحو تصفية خطيرة لقضية اللاجئين، وهي القضية الشاهد على مأساة شعبنا، وحقوقه التاريخية.

أما في أراضينا المحتلة عام ٤٨، فيواصل العدو حرب التهويد، وإجراءاته العنصرية ضد شعبنا، ويصدر تباعاً المزيد من القوانين المجحفة التي تستهدف الوجود الفلسطيني هناك.

وبالتزامن تتصاعد هجمة العدو ضد أسرانا الأبطال، ويزداد القمع لأبطال شعبنا خلف القضبان الذين يواجهون هذا العدوان على حقوقهم بأمعائهم وأكفهم التي تقاوم مخرز الجلاد.

وفي قطاع غزة، قلعة المقاومة والصمود والتحدي، يستمر الحصار والمعاناة، ويستمر العدوان الصهيوني الغاشم بأشكاله المتنوعة، وتقف المقاومة سداً منيعاً أمام جبروت المحتل وطغيانه، وتستمر أيضاً العقوبات الإجرامية لرئيس السلطة المنتهية ولايته بحق غزة؛ وهي عقوبات تتساوق مع حصار الاحتلال، وتتجه معه نحو هدف واحد محدد واضح، فصل الضفة عن غزة، وكسر القاعدة الصلبة لمشروع المقاومة الذي تمثله غزة بكل مكوناتها وفصائلها وقواها الحية.

جماهير شعبنا الوفي الصامد

أمام هذا المشهد المزدحم بالمؤامرات، وفي ظل استهداف عالمي تقوده الإدارة الأمريكية المتصهينة لضرب رأس القضية الفلسطينية، وتحويل "إسرائيل" إلى دولة شرعية في المنطقة تحظى بالقبول والعلاقات والتطبيع، كان الواجب أمام هذا المشهد أن تستجيب قيادة السلطة وحركة فتح لكل ما بذلته حماس وفصائل شعبنا المختلفة من جهود نحو لمّ الشمل وإنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية، وبناء المؤسسات الوطنية بناءً سليماً؛ نستطيع من خلاله مواجهة ما تتعرض له قضية شعبنا من مؤامرات.

لكن للأسف، ذهبت السلطة بعيداً في منهجها القائم على الإقصاء والتفرد، وظنت أن عقوباتها الإجرامية ضد غزة وشعبها ومقاومتها قد آتت أكلها، وأن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة سيثور ضد مقاومته التي تحميه، وسينتفض تحت وطأة لقمة الخبز التي تحرمه منها سلطة التنسيق الأمني في رام الله، حيث يجري استغلال حاجات المواطنين المحاصرين، وابتزاز المقطوعة رواتبهم بشكل مؤسف، وأُعدت لذلك خطة شاملة، وبدأت أجهزة الأمن في رام الله بالتواصل والتخطيط لإحداث قلاقل في غزة، وإعادة الفلتان الأمني الذي مارسوه سابقاً، وحددوا يوم الخميس ١٤-٣-٢٠١٩، يوماً لانطلاق فلتانهم ومخططهم الخبيث.

ولقد استطاع شعبنا بوعيه وحرصه إحباط هذا المخطط وإفشاله في مهده، ووقفه عند حده، فشعبنا يعي تماماً مَن الذي يحاصره، ومَن الذي يعاقبه، ومَن الذي يتآمر عليه، ويعرف تماماً حجم الكذب والتضليل الذي مورس ضد الوزارات الحكومية في غزة من ادعاءات بفرض ضرائب جديدة لا أصل لها.

وعليه فإننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، ومع إحباط خطة الفلتان المنظم التي رعتها أجهزة التنسيق الأمني في رام الله، وخاصة جهاز المخابرات العامة الذي يتزعمه ماجد فرج، نؤكد لشعبنا ما يلي:

أولاً: نعلن لأبناء شعبنا العظيم أن حركة حماس باقية على العهد، مستمرة في طريق الجهاد والمقاومة، مهما حاول الأعداء والخصوم حرفها عن مسارها، وسنبقى نعمل بكل قوة لمقاومة المحتل حتى التحرير والعودة، وكسر الحصار عن قطاع غزة، ووقف إجراءات السلطة الانتقامية ضد غزة، ولن تلين لنا قناة -بإذن الله-، حتى نحقق أهدافنا، ونحقق لشعبنا غايته في الحرية والكرامة والعيش الكريم.

ثانياً: ندعو الفصائل الفلسطينية الوطنية صاحبة التاريخ في العمل والمقاومة والنضال إلى مزيد من العمل في مشروع المقاومة وتعزيزه وتطويره وحمايته، وإلى مزيد من الجهد نحو تحقيق وحدة وطنية حقيقية وفق الاتفاقات

التي وقعت عليها فصائل شعبنا كافة في عدة محطات، خاصة اتفاق المصالحة الشامل في القاهرة عام ٢٠١١. وتؤكد الحركة أن أحد أهداف مخطط الفلتان شق الصف الوطني، وتبديد حالة اللحمة والتوحد في غزة الذي ساء سلطة التنسيق الأمني المعزولة في المقاطعة، بينما تمكنت غزة من تصدير صورة وطنية ناصعة من خلال الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة، وغرفة العمليات المشتركة، بينما هم فشلوا في إشراك أي فصيل وطني معتبر في حكومتهم المعزولة.

ثالثاً: نقدر عالياً الحرص الشديد، والوعي الكبير الذي تمتع به أبناء شعبنا، وعدم انجرارهم نحو المؤامرة، بل والعمل على إفشالها كما ظهر في المسيرات الجماهيرية الحاشدة التي خرجت مساء الأحد ١٧-٣ في مناطق غزة كافة؛ تعلن تأييدها للعملية البطولية في سلفيت، وتؤكد التفافها حول مشروع المقاومة، ورفضها لكل أشكال الفلتان والفوضى والعبث بأمن غزة ومواطنيها، وتطالب برفع الحصار، ووقف عقوبات محمود عباس على غزة.

وتؤكد الحركة أن الأحداث المؤسفة كانت تستهدف إفشال مليونية الأرض والعودة في الذكرى السنوية الأولى لمسيرات العودة وكسر الحصار في ٣٠ مارس المقبل.

رابعاً: ندعو قيادة فتح والسلطة في رام الله إلى العودة إلى الصف الوطني، فالتاريخ لن يرحم، وها هو العدو الصهيوني أمامكم، حاربوه بدلاً من حربكم الضروس على غزة وأهلها، فعار التنسيق الأمني يرافقكم، وعار التآمر على غزة يوم الجمعة ١٥ مارس يلاحقكم، يوم كان الطيران الصهيوني يضرب كل مواقع المقاومة، وكنتم تخططون لاستغلال تأجيل مسيرات العودة لإحداث فلتان وفوضى في قطاع غزة، العدو في السماء يقصف غزة، وأنتم على الأرض تحرقونها، قد فشلتم، والفشل مصير كل متآمر بدّل أجندته الوطنية بأجندة عدوه الذي يحتل أرضه ويدنس مقدساته.

إن حجم الكذب والتشهير الذي مارسته آلة قيادة فتح الإعلامية، وتلفزيون السلطة، والذي كشفته صور التزوير التي استدعيت من أحداث سابقة ومن دول مختلفة وإسقاطها على غزة يعكس ما تختزنه هذه القيادة من حقد دفين على غزة بكل توجهاتها.

خامساً: نقدر الأزمة الإنسانية التي يعيشها أهلنا في قطاع غزة، ونحن جزء منها، نعاني ما يعانيه شعبنا، ونعلم حجم المعاناة والألم الذي تحياه الأسر والشباب والخريجون، وهي أولوية جهودنا المستمرة على مختلف الأصعدة للتخفيف عن شعبنا وتوفير متطلبات العيش الكريم له، ولن يهدأ لنا بال حتى نجبر العدو وحلفاءه على كسر الحصار الظالم عن غزة.

سادساً: نستنكر ونرفض كل أشكال الاعتداء على أي مواطن، فسيادة القانون هي التي تحكم غزة، والقضاء والنيابة يعملان بلا توقف في خدمة المواطنين ومتابعة شؤونهم.

وعليه فإننا نعرب عن أسفنا عن أي ضرر مادي أو معنوي أصاب أحد أبناء شعبنا؛ ونطالب الأجهزة الأمنية بإعادة الحقوق المعنوية والمادية لأي طرف وقع ظلم عليه، علماً أننا طالبنا سابقاً بالكشف عن الجناة الذين أطلقوا النار على السيد أحمد حلس عضو مركزية فتح، وطالبنا بالكشف عن الجناة الذين اعتدوا على أحد ناطقي فتح مؤخراً، ونؤكد أن من اعتدى على الأخ أحمد حلس تم كشفهم؛ وهم الآن رهن الاعتقال، كما أننا

ندعو إلى محاسبة من ألقى قنابل يدوية ومتفجرات على رجال الشرطة، وأي تجاوز حصل من أي طرف يجب على الجهات المختصة محاسبته.

سابعاً: ندعو مؤسسات حقوق الإنسان التي نقدرها ونحترمها إلى متابعة عملها في نصرة المواطن والذود عن حقوقه، ونذكرها بواجبها تجاه كل فلسطيني أينما وجد، وأمام كل انتهاك حيثما كان، ونؤكد حق التجمع السلمي وحرية الرأي، وهي استمرار للحالة في قطاع غزة على مدار الأعوام السابقة والتي تجرع فيها شعبنا ويلات العدوان والحصار.

شعبنا المرابط المجاهد الصابر نقول لكم:

مستمرون في مقاومتنا، ثابتون على حقوق شعبنا، لن نعترف بالاحتلال على أرضنا، حريصون على وحدتنا الوطنية، والنصر لشعبنا، والخزي والعار للعملاء والمتآمرين.

"والله غالب على أمره ولكنَّ أكثر الناس لا يعلمون"

حركة المقاومة الإسلامية "حماس"

الثلاثاء ١٩ مارس ٢٠١٩

قطاع غزة على موعد مع الإضراب الشامل تلبية لنداء حراك "بدنا نعيش"!

أمد . ٢٠١٩/٣/٢٠

أعلن حراك "بدنا نعيش" عن فعالياته يومي الأربعاء والخميس لاستمرار التظاهرات في شوارع غزة، احتجاجاً على الأوضاع المعيشية وسوء الحالة الاقتصادية وغلاء الأسعار التي يمر بها القطاع.

وكان الحراك جدّد دعوته، إلى المواطنين في قطاع غزّة لاستمرار التظاهرات في شوارع القطاع، مُعلناً الإضراب الشامل اليوم الأربعاء والخميس.

وقال الحراك في بيان نشره عبر صفحته الشخصية في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك": إنّ "قطاع غزّة سيشهد يومي الأربعاء والخميس المقبلين ٢٠ و٢١ مارس الحالي إضراباً شمالاً.

ودعا إلى استمرار التجمع في كافة الميادين والساحات الساعة الرابعة عصراً من كل يوم، تأكيداً على استمرار الحراك المطالب بالعيش الكريم في قطاع غزّة.

كما طالب المواطنين بالتجمع في الحارات والشوارع والأزقة الساعة الثامنة مساءًا من كل يوم، موجهاً التحية لأبناء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

وفي السياق ذاته أكدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الثلاثاء، أن أجهزة أمن حماس اعتقلت أكثر من ١٠٠٠ فلسطيني على خلفية مشاركتهم في المظاهرات الرافضة للغلاء والضرائب في قطاع غزة. وقالت الهيئة في بيان لها، إن "الأجهزة الأمنية احتجزت المئات، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد زاد عددهم عن ١٠٠٠ مواطن على خلفية

علاقتهم بالحراك، بشكل ينتهك الحق في المشاركة بالتجمعات السلمية والحماية من الاحتجاز التعسفي، كما رافق تلك الانتهاكات أثناء دخول ومداهمة المنازل"، وترويع قاطنيها من النساء والأطفال وكبار السن، وكسر الأبواب وتكسير محتويات المنزل من الأثاث والعبث فيها، ومصادرة الهواتف المحمولة المستخدمة في تصوير ما يحدث من قمع وفض للتجمعات واعتداء على المتظاهرين".

وأضافت الهيئة، "عناصر من حماس من الأجهزة الأمنية بالزي المدني، والزي الشُرطي المدججين بالسلاح والهراوات والعصي، تساندهم عناصر مدنية محسوبة على حركة حماس، اعتدوا على تجمعات المظاهرات واستخدموا في قمعهم للتجمعات القوة وإطلاق الرصاص لإرهابهم وتفريقهم، وغاز الفلفل، الأمر الذي أدى لوقوع إصابات مختلفة للمعتدى عليهم وكسور في الأطراف والأرجل".

وتابعت ، أن "المحتجزين منهم من قضى مدة احتجاز لساعات، ومنهم ما زال معتقلاً حتى اللحظة، وأن بعض من يتم توقيفه ينقل إلى أماكن احتجاز غير معلنة كمركز احتجاز وتوقيف، بما يشكل انتهاكاً للمعايير القانونية".

وأشارت ، إلى أن الانتهاكات طالت الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية العمل الصحافي، حيث تم احتجاز ٢٣ صحافياً في مختلف المحافظات، وقد قامت الأجهزة الأمنية بتهديد عدد منهم ومصادرة هواتفهم النقالة ومعداتهم، بالإضافة إلى تعرض العديد منهم إلى الضرب والإهانة وسوء المعاملة.

وطالبت، بالإفراج الفوري عن المحتجزين كافة في مراكز الاحتجاز جميعها المعلنة وغير المعلنة، ومراكز التوقيف المدنية والعسكرية، ومطالبة النائب العام بفتح تحقيق رسمي وجدي ومستقل في الانتهاكات التي وقعت خلال فعاليات الحراك.

تراجع اندفاعة موسكو لإعادة النازحين لغياب العفو العام والأزمة المعيشية وتعقيد الحلول

الحياة - ٢٠١٩/٣٠/٢٠

تتوالى فصول الخلاف على ملف النازحين السوريين بين الفرقاء اللبنانيين وتنعكس على العلاقة مع الجهات الدولية المعنية بها بسبب تضارب التوجهات الداخلية في التعاطي مع هدف إعادتهم إلى سورية، حيث تسعى هذه الجهات إلى تلمس طريقة إعادة من يمكن إعادتهم، لكن وفقا للمعيار الذي تردده كلازمة عندما تتطرق إلى هذه المسألة، بتكرار إشارتها إلى التزام القوانين الدولية. والمعني بذلك أن تتم العودة بلا إكراه وضمان أمنهم وحريتهم وكرامة العيش في سورية، وعدم تعرضهم لضغوط أمنية أو قمع أو لمصادرة أملاكهم وحقوقهم.

لكن الخلاف اللبناني الداخلي يؤدي إلى خطوات عشوائية في بعض المناطق طبقا لانتماءاتها السياسية ولدرجة الحساسية السياسية والاجتماعية التي تتراوح حدتها بين منطقة وأخرى، ولمدى المنافسة التي يتعرض لها اللبنانيون سواء في العمالة أو في الأعمال الصغيرة التي يزاولها السوريون المنتشرون في المناطق كافة.

وفي الحالتين يبقى لبنان خاضعا للضغوط الناجمة عن حجم النزوح، ما يفاقم أزمته الاقتصادية، ويزيد التوتر السياسي الداخلي، خصوصا أن الحملات المتبادلة بين وجهة نظر تستعجل إعادتهم، وأخرى تربط الأمر بتسهيلات المجتمع الدولي لها وبتمويلها، تداخلت مع مسألة خلافية أخرى هي العلاقة مع النظام السوري.

الخلاف اللبناني والتعايش مع النازحين

وتقول مصادر سياسية معنية بالملف لـ "الحياة" إن إصرار فريق "التيار الوطني الحر" وقوى ٨ آذار على علاقة حكومية لبنانية سورية، مقابل اكتفاء الفرقاء الآخرين ("المستقبل" و"القوات اللبنانية" و"الحزب التقدمي الاشتراكي") بالعلاقة القائمة حالياً عبر سفيري البلدين وعن طريق التفويض الرسمي للمدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم بالتواصل مع دمشق، جعل مسألة العلاقة مع النظام تتقدم على تسليم كل الفرقاء بوجوب تأمين العودة، وبالتالي على البحث بسبل تنفيذ خطة للعودة التدريجية.

ويشدد مصدر وزاري لـ "الحياة" على أن الحد الأدنى من التفكير الواقعي يؤكد أنه لا يمكن للبنان أن يعيد زهاء مليون ونصف المليون نازح ضمن فترة قصيرة، لأن الأمر يرتبط بالوضعين الميداني والسياسي في سورية، وبالمجتمع الدولي الذي يفترض أن يمول ذلك، وأن على القوى التي تريد تسريع العودة الكف عن جعل هذا الملف خلافيا يلهي الدولة عن الهدف الحقيقي، لأن استمرار التخبط بين رأيين، يشل قدرة الدولة على التحرك نحو هذا الهدف.

ويشير المصدر الوزاري نفسه إلى أن من الخطوات العشوائية التي تتخذ قيام بلدات وقرى بتفكيك مخيمات للنازحين، مستعينة بقوى أمنية محلية، بحيث ينتقل هؤلاء النازحين إلى مناطق أخرى، فلا تعلم الدولة اللبنانية وأجهزتها وجهتهم وفي أي مناطق باتوا، حتى تتمكن من متابعة وضعهم، لا سيما على الصعيد الأمني.

وتشير إلى أن هذا الأمر حصل في منطقة البترون في الأيام القليلة الماضية، وتحديداً في بلدة كبا، على أن يتم إخلاء نازحين يقطنون في ٣ بلدات بترونية أخرى نهاية هذا الأسبوع أيضاً، لأن المواطنين اللبنانيين في هذه القرى يشكون من وجودهم. ويعتقد المصدر الوزاري أنه إذا كان مفهوما أن أهالي هذه القرى لم يعودوا قادرين على احتمال النزوح، فإن انتقال النازحين من دون تأمين أماكن بديلة لهم يخلق مشكلة أخرى حول الوجهة التي سلكوها، وهذا يزيد من فوضى انتشارهم الذي حصل في البلد منذ بداية تهجيرهم، نتيجة عدم تنظيم وجودهم في أماكن محصورة، ما فاقم أضرار عشوائية هذا الانتشار على الصعد كافة.

وتقول مصادر رسمية لـ "الحياة" إن لبنان محكوم بالتعايش مع الأزمة عبر خفض الأضرار، لأن ظروف العودة صعبة على رغم التطورات الميدانية في سورية. وتستند هذه المصادر إلى تقارير ديبلوماسية عن أنه حتى المبادرة الروسية لإعادة النازحين تعثرت وانخفضت اندفاعتها، ليس فقط بسبب التعقيدات التي تواجه الحل السياسي للأزمة، والذي كان يجب أن يشهد تقدما بعد سيطرة قوات النظام السوري على مناطق واسعة بسبب القوات الروسية والإيرانية و"حزب الله"، بل أيضا بفعل تدهور الوضعين الاقتصادي والمعيشي والأمني في هذه المناطق.

وتشير المصادر نفسها لـ"الحياة" إلى أن النظام السوري لا يرغب بعودة النازحين لأنه غير قادر على استيعاب حاجاتهم الأساسية إذا عادوا ولأن لا إمكانية لديه لتأمين ظروف العيش بالحد الأدنى لهم.

العفو العام

وتتحدث هذه التقارير عن أن حتى الجانب الروسي بات يأخذ جملة عوامل بالاعتبار لا بد من معالجتها لضمان نجاح العودة كالآتي:

١- الحاجة إلى إصدار عفو عام جديد عن المتخلفين عن الخدمة العسكرية، لتشجيع الشباب على الالتحاق بقراهم وبلداتهم، لأن العفو العام السابق الذي صدر عن النظام شمل الذي انشقوا عن الجيش والتحقوا بـ"الجيش السوري الحر" في شكل رئيسي، ولم يشمل الذي تخلفوا عن الخدمة العسكرية الإلزامية.

والعفو العام إذا صدر لا يشجع فقط النازحين إلى لبنان والأردن وتركيا على العودة، بل يدفع رجال الأعمال الذي غادروا سورية إلى إعادة ممارسة أعمالهم واستثمار أموالهم فيها ما يحسن الأوضاع الاقتصادية.

حتى الترميم

٢- أن ترميم المنازل المتضررة في عدد من المناطق التي لم يصيبها الدمار الكلي يحتاج إلى مساعدات مالية حتى لو كانت تكاليفها منخفضة قياساً إلى المناطق المدمرة كلياً أو جزئياً. وهذا يتطلب إقبال المجتمع الدولي على تخصيص مبالغ. وتشير المعلومات في هذا الصدد إلى أن المسؤولين الروس حاولوا إقناع الدول الغربية وخصوصاً أوروبا، حين اشترطت الأخيرة حلاً سياسياً يستند إلى القرار الدولي الرقم ٢٢٥٤ قبل تمويل إعادة الإعمار التي تواكب خطتها لإعادة النازحين، بأن ليس المطلوب الآن البدء في إعادة الإعمار، بقدر ما أن الحاجة هي إلى مساعدات سقفها منخفض من أجل الترميم، إلا أن الدول الأوروبية الرئيسة، مثل ألمانيا وفرنسا رأت أن إعادة النازحين من دون ضمانات الحل السياسي قد تؤدي إلى عمليات قتل جديدة من الموالين للنظام ضد العائدين والمعارضين.

٣- أن الأزمة المعيشية في سورية تشمل صعوبة تأمين المياه، الكهرباء، والوقود، حتى في المناطق التي يسيطر عليها النظام ويقطنها موالون له، ويضاف إليها في حال عودة جزء من النازحين مشكلة المسكن والمدارس.

وتشير المصادر إلى أن التقارير الديبلوماسية الواردة إلى بيروت، فضلاً عما ينقله زوار العاصمة السورية من اللبنانيين وما بثه بعض وسائل الإعلام، تتحدث عن تظاهرات يشهدها بعض المناطق احتجاجاً على غياب الحجات الرئيسة، إضافة إلى التظاهرات التي شهدتها مناطق مثل درعا احتجاجاً على إعادة تمثال حافظ الأسد فيها.

ولا تخفي هذه التقارير أن موسكو باتت تأخذ كل ذلك في الحسبان، لأن إنجازات العام الماضي العسكرية انقلبت إلى صعوبات اقتصادية كبرى تضاف إلى التعقيدات السياسية الناجمة عن اختلاف الحسابات تارة بين إيران والجانب السوري، وأخرى بينها وبين روسيا.

خبراء إسرائيليون: عملية سلفيت مصدر إلهام لشبان الضفة

عربي ٢١ . ٢٠١٩/٣/٢٠

قال ضابط إسرائيلي سابق في جهاز الاستخبارات العسكرية إن "عملية سلفيت شكلت نجاحا لموجة التحريض التي تجتاح الأراضي الفلسطينية. وبعد مقتل منفذ العملية عمر أبو ليلى، فإن التقدير السائد لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية أننا أمام منفذ منفرد، لكن العملية تعدّ تطورا نوعيا في التخطيط والتنفيذ، وهي النتيجة المباشرة للحالة السائدة في المناطق الفلسطينية".

وأضاف يوني بن مناحيم، في مقاله بموقع المعهد المقدسي للشؤون العامة، وترجمته "عربي٢١"، أن "الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تعتقد أن المنفذ خطط للعملية بصورة متقنة وبأعصاب باردة، رغم أنه لم يحمل سلاحا ناريا، بل اكتفى بسكين أخفاها بملابسه، وكان هدفه الأساسي الحصول على سلاح من أحد الجنود كي يواصل عمليته في مراحلها اللاحقة".

وأشار إلى أنه "بينما يتحدث الفلسطينيون أن العملية جاءت انتقاما لأحداث باب الرحمة في الحرم القدسي، لكن الدافع الحقيقي سيتضح بعد إلقاء القبض على المنفذ واعتقاله، لكنه قتل أخيرا، ولم يعتقل".

وأوضح بن مناحيم، الخبير الإسرائيلي في الشؤون العربية، أن "مفترق أريئيل مكان عملية سلفيت هو أحد المفترقات الأساسية التي تشهد حركة متزايدة للمستوطنين وقوات الجيش في الضفة الغربية، ولذلك يعدّ هدفا مفضلا لتنفيذ العمليات الفلسطينية".

وأكد أن "عملية سلفيت المركبة جاءت وسط مخاوف فلسطينية من وجود خطر على المسجد الأقصى، وتوفر نوايا إسرائيلية للسيطرة عليه، وإقامة كنيس يهودي فيه، وتقسيمه بين اليهود والمسلمين للصلاة فيه، كما هو الحال في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل".

وأشار إلى أنه "بعد العمليات الأخيرة التي نفذها أبناء عائلة البرغوثي في الأشهر الأخيرة، الأعضاء في الجناح العسكري لحماس، في مفترق عوفرا وجفعات آساف، فقد تحولت المفترقات الرئيسة والمكعبات الأسمنتية إلى هدف مفضل لاستهداف الجنود والمستوطنين".

وختم بالقول إن "عمر أبو ليلى منفذ عملية سلفيت قام بمحاكاة عمليات البرغوثي السابقة، وإن نجاح هذه العمليات من شأنه أن يشجع شبانا آخرين في الضفة الغربية على تنفيذ عمليات مشابهة في المستقبل، باستخدام الطريقة ذاتها، ليس بالضرورة من خلال خلايا منظمة تابعة لحماس، وإنما عبر هجمات فردية غير منظمة".

مائير عوزيئيل كتب في صحيفة معاريف مقالا ترجمته "عربي٢١"، جاء فيه أن "عملية سلفيت تعيد طرح أسئلة عديدة ليس لها إجابات حتى اللحظة، من بينها: هل خاف الجنود من مواجهة المسلح خشية أن يشتبكوا معه؟ وهل تعدّ هذه العمليات جزءا من حالة المخاطرة التي يواجهها المستوطنون حين يجتازون الخط الأخضر القديم؟".

وأضاف أن "عملية سلفيت تعبير عن أن المقاومة الفلسطينية الإسلامية لا تتوقف عند خط أخضر وآخر، ولا تعترف به، أما السؤال الأهم: هل تكثيف البناء الاستيطاني في الضفة الغربية هو الرد الفوري والمناسب لكل عملية مسلحة، باعتبار هذا البناء تذكارا لكل يهودي يقتل في هذه العمليات والهجمات المسلحة؟".

جنرال إسرائيلي: خياراتنا بغزة بين احتلالها أو الاعتراف بحماس

وكالات أنباء - ٢٠١٩/٣/٢٠

قال جنرال إسرائيلي إن "إستراتيجية الردع الإسرائيلية تجاه حماس تم استنفادها، خاصة بعد إطلاق الصاروخين الأخيرين من غزة باتجاه تل أبيب أواخر الأسبوع الماضي، ما شكل مفاجأة للمستوى السياسي الإسرائيلي والأوساط الأمنية؛ لأنهما أطلقا في ذروة المباحثات التي تجريها إسرائيل مع حماس بوساطة مصرية".

وأضاف أودي ديكل، في دراسة أصدرها معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، وترجمتها "عربي٢١"، أن "ذلك يعني أن حماس تواصل سياسة التحدي لإسرائيل؛ من خلال تحكمها بمعايير التصعيد وتوقيته وأدواته، ويعني أيضا أنها تمسك بزمام المبادرة تجاه إسرائيل، ويعني كذلك أن إستراتيجية الردع التي تبنتها إسرائيل أمام حماس باتت في طريقها إلى النفاد".

وأكد ديكل، الرئيس السابق لإدارة المفاوضات مع الفلسطينيين، أن "السياسة الإسرائيلية لتحقيق التهدئة مع حماس، بتخفيف الحصار على غزة، لا تخدم إستراتيجية تعزيز الردع تجاهها، ولا تتعامل مع جوهر المشكلة، فقطاع غزة يعيش حصارا كبيرا وأزمة إنسانية ودون إعمار، ويخضع لسيطرة حماس التي تعمل في مجال المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، واحتمالية أن تعود غزة لسيطرة السلطة الفلسطينية آخذ بالتراجع والانخفاض".

وأوضح ديكل، الذي شغل وظائف عديدة في الجيش والاستخبارات والتعاون العسكري الدولي والتخطيط الاستراتيجي، أنه "من أجل مواجهة هذا الواقع الغزاوي، أمام إسرائيل خياران لا ثالث لهما: الأول الاعتراف رسميا بسلطة حماس في غزة، والانفصال كليا عن الضفة الغربية وإسرائيل، ما يعني إزالة الحصار عن غزة، وفتحها أمام العالم الخارجي، دون المرور بإسرائيل".

وأشار إلى أن "الطريق المفضل سيكون عبر مصر، ما يتطلب تخفيف معارضتها عبر تقديم الدعم الدولي المالي لها، وإقامة مشاريع اقتصادية شمال سيناء، كي يخدم مصر وغزة، لكن الممر المصري سيبقى مغلقا، لأن إسرائيل مطالبة بإقامة ميناء بحري لغزة، يتم تشغيله من قبل المجتمع الدولي مع معبر تجاري، عبر ميناء في قبرص أو العريش، وهناك يتم إجراء الفحوصات الأمنية للبضائع الواردة لغزة لتخفيف مخاطر تهريب الأسلحة".

أما الخيار الثاني، من وجهة نظر الجنرال ديكل، فيتعلق بـ"معركة عسكرية لتفكيك الذراع العسكري لحماس وباقي المنظمات في القطاع، ويتطلب التحضير لعملية قتالية واسعة ومستمرة تتضمن اجتياحات برية ودخولا إلى عمق القطاع، والمس بصورة قوية في البنى التحتية المقاتلة في المنطقة، وتشمل: نشطاء مقاتلين، ووسائل قتالية، وضرب الأنفاق، واستهداف ورش تصنيع الأسلحة ومخازن الذخيرة ومواقع السيطرة والتحكم".

وأشار إلى أن "ذلك يعني أننا سنكون أمام عملية عسكرية من ثلاث مراحل، أولاها نزع السلاح القوى من حماس، والاستمرار حتى تفكيك سيطرة حماس على القطاع، والثانية تنفيذ المطالب الإسرائيلية بنزع غزة من سلاحها، بما يهدد إسرائيل، والثالثة العمل على تهيئة الظروف لإعادة غزة لسيطرة السلطة الفلسطينية، والذهاب لعملية سياسية مع الفلسطينيين، وفق صفقة القرن، وتشمل تجنيد دعم دولي لترميم القطاع وإعادة إعماره".

وختم بالقول إن "هذا الخيار العسكري يشمل سقوط أعداد كبيرة من القتلى الفلسطينيين والإسرائيليين، ما يتطلب توفر إجماع إسرائيلي على الذهاب لهذه العملية العسكرية، وفي كل الأحوال محظور على الجيش أن يمكث في القطاع، حتى في حالة عدم وجود طرف آخر يسيطر عليه".

ديسكين يتوقع انفجار الوضع و«حماس» ستزيد التظاهرات ليلاً

القدس . ٢٠١٩/٣/٢٠

توقع الرئيس السابق لجهاز «الشاباك» الإسرائيلي يوفال ديسكين، انفجار الوضع الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب فقدان الأمل لدى الفلسطينيين.

وقال ديسكين: «أحد أكبر محفزات الإرهاب هي الفترة التي يفقد فيها الجانب الآخر، الأمل. هذا هو الشيء الذي يخرج الناس إلى الشوارع ويرسل الشبان والشابات لتنفيذ الهجمات». وذكر أنه يشخص علامات فقدان الأمل في غزة والضفة الغربية، «ويبدو أنه لا يوجد مخرج... أعتقد أن الوضع سينفجر في نهاية المطاف».

ولمناسبة عطلة «البوريم» اليهودي (عيد المساخر)، أعلن الجيش الإسرائيلي، فرض إغلاق شامل على كل الأراضي الفلسطينية، بدءاً من منتصف ليل أمس وحتى منتصف يوم السبت.

كما أعلن الجيش، أمس، بدء مناورات عسكرية برية وبحرية واسعة في منطقتي نهاريا ورأس الناقورة.

في المقابل، اعلن مسؤولون كبار في «حماس»، ليل أول من أمس، أن الحركة تنوي زيادة أنشطة «الوحدة الليلية»، التي تجري تظاهرات بالقرب من السياج الحدودي على طول حدود القطاع، فضلاً عن تظاهرات نهاية الأسبوع وإطلاق البالونات الحارقة.

ويأتي ذلك على خلفية رسائل نقلها الوفد الأمني المصري بأن إسرائيل لن تمتثل لمطالب قدمتها الحركة.

وفي رام الله، اتهمت حركة «فتح» بزعامة الرئيس محمود عباس، أمس، حركة «حماس» بمحاولة اغتيال عاطف أبو سيف الناطق باسم «فتح» في القطاع.

وقالت مصادر إن أبو سيف أصيب بكسور في يديه وساقه إضافة إلى إصابة بالرأس بعد تعرضه للضرب بأدوات مختلفة، ليل الإثنين.

واستنكرت «حماس» الاعتداء، ودعت وزارة الداخلية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للكشف عن الفاعلين ومعاقبتهم.

ويشهد القطاع منذ أيام (رويترز) تظاهرات تحت شعار «بدنا نعيش» احتجاجاً البطالة والغلاء.

وأظهرت لقطات مصورة تعرض المشاركين في تلك التظاهرات للضرب والاعتقال.
وأعلنت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في بيان الليلة قبل الماضية، أن الأجهزة الأمنية احتجزت المئات «ووفقا لمعلومات الهيئة فقد زاد عددهم على ١٠٠٠ مواطن على خلفية علاقتهم بالحراك».

آيزنكوت يكشِف: كنا على شفا حربٍ شاملةٍ مع حزب الله والجيش السوري يتعاظم

وكالة سما ـ ٢٠١٩/٣/١٩

قال رئيس هيئة الأركان العامّة السابق في جيش الاحتلال، الجنرال احتياط غادي آيزنكوت، إنّ إسرائيل كانت على بعد شعرة من حرب مع حزب الله، مُحذّرًا في الوقت عينه من أنّ التنظيم اللبنانيّ ما زال يُشكّل تهديدًا إستراتيجيًا حقيقيًا على أمن كيان الاحتلال، ومُضيفًا أنّ إيران لا تزال ترغب بالحصول على أسلحةٍ نوويّةٍ، على حدّ تعبيره.
جديرٌ بالذكر في هذه العُجالة أنّ الجنرال احتياط آينزنكزط، هو صاحب نظرية الضاحيّة، حيث هدّدّ سابِقًا في حديثٍ أدلى فيه لصحيفة (يديعوت أحرونوت) العبريّة بأنّ إسرائيل ستقوم بتحويل كلّ لبنان إلى ضاحيّةٍ، أيْ تدمير بلاد الأرز كليًا، كما فعل جيش الاحتلال في الضاحيّة الجنوبيّة ببيروت في حرب لبنان الثانيّة، بصيف العام ٢٠٠٦.
وتابع آيزنكوت، في مؤتمرٍ أمنيٍّ عُقِد مساء أمس الاثنين في مدينة نتانيا، شمال تل أبيب، قائلاً إنّ إسرائيل كانت على شفا الدخول في صراعٍ شاملٍ مع منظمة "حزب الله" خلال عهده، مُشيرًا إلى أنّ التوترات مع المنظمة المدعومة من إيران التي تُسيطِر على لبنان كادت أنْ تؤدّي لاندلاع حربٍ ساخنةٍ في أكثر من مناسبةٍ.
ونقلت وسائل الإعلام العبريّة عن آيزنكوت قوله: كانت هناك حالات وأيام ليست بالقليلة، وكانت المسافة فيها بين هذه الأحداث والتصعيد إلى نقطة حرب أو صراع على بعد شعرة، على حدّ وصفه.
يُشار إلى أنّ المرّة الأخيرة التي خاضت فيها إسرائيل حربًا مع حزب الله كانت في عام ٢٠٠٦، لكن التوترات عند الحدود الشمالية ما زالت مرتفعةً، ونفذّت إسرائيل لسنواتٍ غاراتٍ جويّةٍ في سوريّة لمنع تحويل أسلحة إلى حزب الله.
واختتم آيزنكوت ولايته، التي استمرّت لمدة أربعة أعوام، بعمليةٍ إسرائيليّةٍ لتدمير شبكة أنفاق تحت الحدود اللبنانية تقول إسرائيل إنّ حزب الله قام بحفرِها لهجومٍ مستقبليٍّ، وكانت هناك عدّة مناسبات عمل فيها جنود إسرائيليون على بعد أمتارٍ فقط من عناصر حزب الله عبر الحدود، وفق المصادر في تل أبيب.
بالإضافة إلى ما ذُر أعلاه، قال آيزنكوت في المؤتمر إنّ تهديد حزب الله هو تهديدٌ حقيقيٌّ، مُقرًّا أنّ الحديث يدور عن تنظيمٍ قويٍّ اكتسب خبرةً في إدارة عملياتٍ واسعةٍ، ويرغب بإعداد خطّةٍ هجوم لغزو الجليل وجلب ٥٠٠٠ مقاتلٍ من تحت الأرض، مؤكّدًا أنّ تهديد اندلاع حرب مع حزب الله ازداد خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.

وتابع آيزنكوط أنّه تمّ الكشف عن تهديد أنفاق حزب الله قبل سنوات، والتحرك ضدّه في كانون الأوّل (ديسمبر) الماضي، عندما أطلق الجيش الإسرائيليّ عملية "درع شماليّ" للكشف عن الأنفاق العابرة للحدود وتدميرها. ونفى حزب الله أنْ تكون الأنفاق جزءًا من خطّة هجومٍ جديدةٍ، أوْ أنْ يكون تدمير إسرائيل لها يُشكِّل ضربةً موجعةً لعمليات المنظمة.

عُلاوةً على ذلك، ففي شهر كانون الثاني (يناير) زعم الأمين العام لحزب الله، السيّد حسن نصر الله، أنّ كشف الأنفاق لا يؤثر على ١٠% من خطتنا للاستيلاء على الجليل. إذا قررنا فعل ذلك، حتى لو دمروا الأنفاق، ألا يمكننا إعادة بناؤها. وأشار أيزنكوط أيضًا إلى احتمال وجود أنفاقٍ على الحدود الإسرائيليّة–اللبنانيّة التي لم تتمكّن إسرائيل من اكتشافها بعد.

جديرٌ بالذكر أنّه خلال فترته كقائد للجيش، التي بدأت في شباط (فبراير) ٢٠١٥، قال آيزنكوط: لقد كان مجد تتويج النشاط الأمنيّ هو إحباط البرنامج النووي الإيرانيّ، دون الخوض في التفاصيل، إلّا أنّه حذّر من أنّه لا يوجد خلاف على رغبة الإيرانيين في الحصول على قدرةٍ نوويّةٍ في المستقبل.

وحذّر آيزنكوط أيضًا من أنّ الحرب التقليدية لا تزال تُشكّل تهديدًا على إسرائيل، وأنه على الرغم من تفككه خلال الحرب الأهلية، فمن المتوقع أنْ يستعيد الجيش السوري عافيته. وقال آيزنكوط: لا شكّ هناك بأنّه خلال ما بين ثلاثة وخمسة أعوام سنشهد تحسّنًا في الجيش السوريّ، الذي بدأ بالفعل في عملية إعادة تأهيل وهو تهديد سيظل يشغل الجيش الإسرائيليّ، على حدّ قوله.

وكان آيزنكوط قد طلب تقصير إجازته مدفوعة الأجر بعد إنهاء الخدمة والتي تستمر لمدة عام هذا الشهر، ما أثار تكهنات بأنّه يسعى إلى دخول الساحة السياسيّة في وقتٍ أقرب ممّا هو متوقع، وأنهى القائد السابق لجيش الاحتلال خدمته العسكريّة كرئيسٍ لهيئة الأركان في ١٥ كانون الثاني (يناير) وكان من المفترض أنْ يبدأ بإجازةٍ مدفوعة الأجر لمدة سنة تستمر حتى كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠، لكنّه اختار بدلاً من ذلك تسريحه من الجيش في نيسان (أبريل) الجاري.

وكان آيزنكوط قد نفى أنْ تكون لديه طموحات سياسية، وقال إنّ السبب وراء خطوته هو تسهيل انضمامه إلى معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى الأمريكيّ كزميلٍ في وقتٍ لاحقٍ من هذا العام، بحسب أقواله.

استطلاع: "معسكر اليمين" يصل إلى ٦٨ مقعدا و"كاحول لافان" يتراجع

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/٣/١٩

أظهر استطلاع نُشر مساء الثلاثاء، أن كتلة أحزاب اليمين والقوائم الحريدية ستحصل على ٦٨ مقعدا في الكنيست من أصل ١٢٠ مقعدا، في ظل تعزيز تمثيل حزب الليكود الحاكم بزعامة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وتراجع "كاحول لافان".

وبحسب الاستطلاع الذي نشره موقع "واللا" الإلكتروني، فإن كتلة "كاحول – لافان" التي تشكلت من تحالف ثلاثة أحزاب ("مناعة لإسرائيل"، "يش عتيد" و"تيلم") تسجل أدنى نتائجها في استطلاعات الرأي منذ تشكيل التحالف وتحصل على ٢٩ مقعدًا، بينما يعزز حزب الليكود قوته ويحصل على ٣٢ مقعدًا في الكنيست في انتخابات تجري اليوم.

وبحسب نتائج الاستطلاع، يحصل تحالف الجبهة والعربية للتغيير على ٩ مقاعد، فيما لا يتجاوز تحالف الموحدة والتجمع نسبة الحسم ويحصد ٢,٥% من أصوات الناخبين علمًا بأن نسبة الحسم ٣,٢٥%.

ووفقًا للنتائج، فإن حزب العمل يحل في المرتبة الرابعة بتمثيل يقتصر على ٨ مقاعد، في حين يحصل تحالف أحزاب اليمين المتطرف ("البيت اليهودي"، "الاتحاد القومي" و"عوتمسا يهودين")، على ٧ مقاعد.

وبيّنت نتائج الاستطلاع حصول كل من "اليمين الجديد" و"يهدوت هتوراه" و"ميرتس"، تحصل على ٦ مقاعد، فيما يحصل "يسرائيل بيتينو" على ٥ مقاعد.

ويحصل، بحسب الاستطلاع، كل من "شاس"، و"كولانو" و"زيهوت" على ٤ مقاعد، في حين يفشل "غيشر" بقيادة أورلي ليفي أباكسيس، في تجاوز نسبة الحسم، ويحصل على ٢,٩% من أصوات الناخبين.

وبموجب الاستطلاع الذي نفذه معهد "بانلز بوليتيكس"، وشمل عينة مؤلفة من ٩٩٨ شخصًا، بنسبة خطأ تصل إلى ٣,٤%، سيتفوق معسكر أحزاب اليمين والحريديين على معسكر أحزاب ما يسمى الوسط – اليسار والأحزاب العربية، بحيث سيحصل الأول على ٦٨ مقعدا والآخر على ٥٢ مقعدا.

وحول الشخص الأنسب لقيادة الحكومة الإسرائيلية المقبلة، قال ٤٦% إنهم يفضلون نتنياهو كرئيس للحكومة، مقابل ٢٨% يفضلون غانتس، فيما قال ١٨% إن أيًا من الاثنين غير مناسب للمنصب.

وسئل المستطلعين إذا ما كانت التقارير حول اختراق جهات إيرانية للهاتف الخاص برئيس تحالف "كاحول لافان" بيني غانتس، قد أثرت على نظرتهم لغانتس أو غيرت رأيهم بالمرشح الأوفر حظًا لمنافسة نتنياهو، قال ٤% إنها أثرت عليهم بالإيجاب، فيما قال ٢٣% إنها تركت لديهم انطباعا سلبيًا فيما قال ٧٣% من المستطلعين إنها لم تؤثر عليهم.

إيران ستتقارب مع أمريكا والسعودية... حدثان جيوسياسيان يقلبان المنطقة رأساً على عقب

ستراتفور الأمريكي . ٢٠١٩/٣/٢٠

رجح موقع Stratfor الأمريكي تراجع العلاقات بين السعودية وبين الولايات المتحدة في الفترة المقبلة بسبب عدد من القضايا من بينها جريمة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي في مقر قنصلية بلاده بتركيا والعلمية العسكرية السعودية في اليمن، لكن أهم الأسباب تمكن في التغيرات الجيوسياسية التي أبرزت الصين كمنافس قوي للولايات المتحدة وكذلك تراجع أسعار النفط بشكل ملحوظ مما سيغير الوضع في الشرق الأوسط رأساً على عقب. وبحسب الموقع الأمريكي فإن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة ستتحسن خلال الأجيال القادمة، فيما

ستبحث السعودية عن حليف آخر وهو روسيا والصين من أجل ضمان استمرار تنافسها في الشرق الأوسط مع الغريم اللدود إيران. وقال الموقع الأمريكي، إنه على الرغم من حماس الرئيس ترامب الحالي تجاه السعودية، فإنَّ العلاقات بين الولايات المتحدة وربما أهم حليفٍ لها في الشرق الأوسط تشهد تغيراً محورياً. إذ يتزايد الضغط السياسي الأمريكي على السعودية، مدفوعاً بالاستياء المتصاعد في الكونغرس من التدخل العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن، والظروف التي أحاطت بمقتل الصحفي جمال خاشقجي، لكن هذه ليست إلا قمة جبلٍ ضخم من الجليد. ففي كواليس الأحداث السياسية الحالية، هناك تغيران جيوسياسيان أكثر أهمية يساعدان على تفريق الحليفين التاريخيين: تطور النظام العالمي بعيداً عن هيمنة الولايات المتحدة، وتحوله إلى منافسةٍ محتدمة شبه ندية مع الصين، إلى جانب التغير المحوري في طبيعة أسواق النفط والغاز العالمية، التي بنت عليها السعودية ثروتها وقوتها. وبتكيُّف كلا البلدين مع هذه الديناميات المتغيرة، فإنَّ علاقتهما الاستراتيجية المشتركة ستتطور بعيداً عن أسس النفط، ومكافحة الإرهاب، والرغبة المتبادلة في احتواء إيران. ومن المحتمل، بفعل هذه التغيرات، أن تختلف الأولويات المستقبلية للبلدين.

علاقة أسست على البراغماتية

على الرغم من خلافاتهما الواضحة، حافظت السعودية والولايات المتحدة على صداقةٍ استمرت قرابة ثمانية عقود. استندت العلاقات الأمريكية السعودية منذ البداية إلى الاحتياجات المتبادلة، وليس إلى القيم المشتركة بالضرورة. وعقد اجتماع في الأسابيع الأخيرة من الحرب العالمية الثانية على متن البارجة الأمريكية كوينسي، بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت والملك عبدالعزيز (المعروف في الغرب باسم ابن سعود)، ليضع أساساً لعلاقة بلديهما الوثيقة. كان التناقض الصارخ بين الأراضي التي يحكمانها واضحاً وضوح الشمس. فروزفلت، الذي يمكن القول إنَّه كان زعيم أقوى دول العالم وأكثرها تقدماً صناعياً، كان قد حضر لتوه مؤتمر يالطا، حيث ساعد في تقرير مستقبل العالم بعد الحرب. أما الملك عبدالعزيز على الناحية الأخرى، فقد جاء من واحدة من أقل البلدان نمواً في الشرق الأوسط، وصناعتها النفطية كانت لا تزال في مهدها. وبحسب الموقع الأمريكي فبعد ثلاثة أرباع قرن تقريباً، ما زالت الاختلافات بين الدولتين صارخةً تماماً. فالولايات المتحدة واحدة من أكثر اقتصادات العالم ليبرالية، وهي ديمقراطية تفخر بتسامحها الديني والثقافي. أما على الناحية الأخرى، فإنَّ السعودية التي تستمد شرعيتها من مؤسسة دينية، هي واحدة من آخر الملكيات المطلقة المتبقية في العالم، فيها مساحة ضئيلة للمعارضة السياسية. ومع أنَّ السعودية عملت على طمس صورتها المتعصبة، إلا أنَّ هناك الكثير ما زال يجب إنجازه في ذلك الصدد. وعلى عكس العلاقات الأمريكية مع الحلفاء الذين يملكون مجموعة من القيم المشتركة، مثل كندا والمملكة المتحدة، فإنَّ الروابط بين السعودية وأمريكا مبنية على البراغماتية في صميمها. ومع أنَّهما تتشاركان المصالح في بعض المجالات، إلا أنَّ هناك خلافات محورية في أخرى. وقد أثبت التاريخ ذلك. وعندما عُقد اجتماع البارجة كوينسي، كانت السعودية تتطلع إلى إقامة تحالفٍ وثيق مع راعٍ خارجي قادر على كبح جماح المصالح الاستعمارية في الشرق الأوسط. وكانت المملكة المتحدة، التي تسيطر على معظم الأقطار المحيطة بالسعودية في الشرق الأوسط، تتطلع بالتأكيد إلى احتياطيات النفط المكتشفة حديثاً

في المملكة. أما الولايات المتحدة فقد كانت تريد نفط المملكة العربية السعودية، لكنَّها لم تكن لديها رغبة كبيرة في تأسيس إمبراطورية استعمارية. جمع هذا بين الطرفين، كما جمعتهما المعارضة المشتركة لصعود الشيوعية، التي هددت شرعية الملكية. لكنَّ علاقتهما خلال العقود الثلاثة التالية لم تخلُ من التعقيدات. إذ رأت السعودية أنَّ الولايات المتحدة لم تتخلَّ عن دعمها لإسرائيل، ولم تتزحزح بما يكفي في موقفها تجاه القضية الفلسطينية، مما أدى في النهاية إلى حظرين لتصدير النفط. دفع سقوط شاه إيران عام ١٩٧٩ علاقات البلدين في اتجاهٍ مختلف، هذه المرة وجدت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية السُنِّية نفسيهما على جانبٍ واحد من القضية، أمام جمهورية إيران الإسلامية التي يقودها الشيعة. كان الأمريكيون والسعوديون لا يزالون يقاتلون الشيوعيين، كما يتضح من تعاونهما ضد الغزو السوفيتي لأفغانستان، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، لم تعد المعركة ضد الشيوعية أولوية مُوحِّدة للبلدين. لكن بعد سنوات قليلة فقط من انتهاء الحرب الباردة، ظهر عدو مشترك آخر: صدام حسين في العراق. أدت حرب الخليج وما تبعها من سعي الولايات المتحدة لاحتواء العراق وإيران في التسعينيات إلى تقريب الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، لكنَّ أحداثاً أخرى على مر السنين باعدت بينهما مرةً أخرى. إذ أدت قضية إيران–كونترا إلى تعقيد العلاقة في الثمانينيات، بينما أضاف ظهور الحركة الجهادية العالمية المنبثقة عن التيار الوهابي –المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسعودية– إشكاليةً أخرى، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول، بحسب الموقع الأمريكي. وخلال الجزء الأكبر من تاريخ الحليفين، كانت السعودية بحاجة إلى الولايات المتحدة أكثر من احتياج الأخيرة لها. فمنذ البداية احتاج الملك عبدالعزيز إلى الولايات المتحدة لتوفير قوةٍ مكافئة للمملكة المتحدة. وفيما بعد شكلت الولايات المتحدة دعامةً قوية ساندت النظام الملكي ضد الحركات الشعبوية، بما في ذلك الشيوعية. واليوم تعتمد السعودية على واشنطن لدعمها في الصراع ضد إيران، ومساعدتها في قتال الجماعات المسلحة العابرة للحدود. وفي كل خطوة، كان على السعودية أن تثبت للولايات المتحدة فائدتها.

العالم يهتز لكنه لا يتحرك

وثمة تغيران جيوسياسيان مهمان يُعدِّلان أساس الطريقة التي تتفاعل بها السعودية والولايات المتحدة: التحول الدراماتيكي في أسواق الطاقة العالمية، وصعود الصين، مما يقلل من هيمنة النظام الغربي بقيادة الولايات المتحدة الذي ظهر بعد الحرب الباردة. وتدفع ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة إنتاج النفط الخام الأمريكي إلى مستوياتٍ قياسية، أكثر من ١٢ مليون برميل يومياً، وهو ما يفوق بكثير المعدل الذي كانت تنتجه قبل عقدٍ واحد فقط، والذي كان يبلغ ٥ ملايين برميل. وتتوقع شركة Rystad للطاقة أنَّه بحلول عام ٢٠٢٥، ستصبح الولايات المتحدة مُصدراً صافياً للنفط الخام، بإنتاجٍ سيبلغ حوالي ١٦ مليون برميل يومياً. وقد مثَّل عام ٢٠١٨ المرة الأولى منذ ثلاثة عقود التي تستورد فيها الولايات المتحدة أقل من مليون برميل يومياً من المملكة العربية السعودية. لم يكن من المفاجئ أن يتسبب الارتفاع الفلكي في إنتاج النفط في الولايات المتحدة في اضطراباتٍ كبيرة في أسواق النفط العالمية، وأن يساهم في التخمة التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط لأقل من ١٠٠ دولار للبرميل عام ٢٠١٤. ولموازنة الإنتاج الأمريكي المتزايد من النفط، قادت الرياض جهود منظمة أوبك

وغيرها من المنتجين الرئيسيين لخفض الإنتاج، وهو ما دفع السعودية للتقارب مع روسيا. والتعاون الوثيق الذي يجب على كلا البلدين تحقيقه من أجل إدارة أسواق النفط يؤدي لتعاونهما السياسي على مستوياتٍ أخرى أيضاً. وفي الوقت الذي ينخفض فيه تعطش الولايات المتحدة لنفطها، ركزت السعودية بقوة على آسيا لإيجاد أسواقٍ بديلة. وانخفاض إنتاج الصين مع زيادة استهلاكها جعلها بديلاً جذاباً. وبالتالي، فإنَّ الصين إلى جانب بقية آسيا أصبحت تمثل سوق النفط السعودي في المستقبل. وكما هو الحال مع روسيا، فإنَّ تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل يدفع التعاون السياسي بين الرياض وبكين إلى أعلى مستوياته، بحسب الموقع الأمريكي. لكي نكون واضحين، فإنَّ انخفاض اعتماد الولايات المتحدة على نفط السعودية والشرق الأوسط لا يعني أنَّها فقدت اهتمامها الشديد بالحفاظ على استقرار إنتاج الطاقة في المنطقة. فأيّ أزمةٍ في الشرق الأوسط سيتردد صداها في الاقتصاد العالمي، وستؤثر سلباً على الولايات المتحدة، التي ترتبط ارتباطاً عميقاً بالنظام المالي العالمي. لكن بعد عام ٢٠٣٠، حتى هذا قد يتغير، مع استمرار مصادر الطاقة البديلة والسيارات الكهربائية وتكنولوجيا البطاريات في تبديل بِنية الجغرافيا السياسية للطاقة.

نحو عالمٍ متعدد الأقطاب

وبعد انتهاء الحرب الباردة، بقيت الولايات المتحدة قوةً مهيمنة على النظام العالمي. لكن مع صعود الصين، تطور ذلك إلى عالمٍ متعدد الأقطاب، وبشكلٍ طبيعي ركزت الولايات المتحدة اهتمامها على مواجهة منافستها الصاعدة. لا يشمل ذلك منافسةً اقتصادية كما تتمثل في الحرب التجارية فحسب، لكن أيضاً نقل تمركزها الأمني من أماكن مثل الشرق الأوسط، لتوفير موارد لإدارة المنافسة المتصاعدة على النفوذ. في الواقع، فإنَّ هذا التحول في التركيز، وخاصةً مبادرات الولايات المتحدة لإيران في عهد الرئيس باراك أوباما، هي أكثر ما يقلق السعوديين. بالنسبة لأوباما، كان إبرام الاتفاق النووي مع إيران يعني الحد من خطر حدوث صراعٍ آخر في الشرق الأوسط يستدعي تدخل الولايات المتحدة. لكن بالنسبة للسعودية، فإنَّ الصفقة تعني فقدان الدعم الأمريكي الوثيق في حملتها ضد عدوها الإقليمي. ومع وجود إدارة جديدة في البيت الأبيض، حدث تحول في الموقف الأمريكي تجاه علاقاتٍ أكثر عدائية مع الجمهورية الإسلامية. ومع ذلك، فعلى مدى العقدين القادمين، سوف يمثل احتمال التطبيع الجزئي على الأقل مع إيران خياراً مطروحاً أمام الرؤساء الأمريكيين، مع استمرار تغير الأولويات الوطنية. هذا الوضع الجديد للعلاقات مع الولايات المتحدة يمثل تغييراً كبيراً لمعظم القوى الإقليمية مثل المملكة العربية السعودية. ففي ظل تزايد عدم الاحتياج إليها، قد تجد الرياض نفسها تحتل مكانةً أقل أهمية في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، مقارنةً بما كانت عليه منذ ما يقرب من قرن. وقد يعني الترابط الاقتصادي المتزايد للسعودية مع الصين وروسيا أنَّه قريباً، ولأول مرة منذ ذلك الاجتماع المبدئي بين روزفلت والملك عبدالعزيز، قد تجد المملكة نفسها خارج قائمة الشركاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة.

علاقة تنثني لكنَّها لا تنكسر

حتى إذا تضاءلت أهمية السعودية في نظر الولايات المتحدة، فإنَّ علاقتهما لن تصل بالضرورة إلى نقطة الانهيار، لكنَّها بالتأكيد ستصبح أكثر تقلباً. قد يعني الوضع كشريكٍ أقل أهمية تراجُع حجم رأس المال السياسي

الذي سيكون رئيس الولايات المتحدة مستعدًا لاستثماره في السعودية، على الصعيدين الداخلي والدولي. لكن أكبر التبعات التي ستواجهها السعودية خلال العقدين المقبلين هي الاحتمال الحتمي لأن تتوصل طهران وواشنطن في يومٍ من الأيام إلى نوعٍ من التفاهم. تغيُّر الموقف الاستراتيجي من إيران منطقي بالنسبة للولايات المتحدة على عدة مستويات مع تغير المشهد العالمي. وأحد الأسباب أنَّ إيران ستكون أكثر ميلاً إلى التعاون مع الولايات المتحدة والهند في جنوب ووسط آسيا، خاصةً مع تعمُّق تعاون باكستان والصين في الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني. وعلى المدى القصير، من المحتمل أن يكون التقدم في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران ضئيلاً، لكنَّ تغير الأجيال في كلا البلدين سيدفع بقادةٍ سياسيين جدد لم تتأثر وجهات نظرهم بأحداث الماضي القريب التي أحاطت بالثورة الإسلامية، وما تلاها من أزمة الرهائن بين إيران والولايات المتحدة. والانفراجة بين الولايات المتحدة وإيران ستسمح لطهران بتعزيز المكاسب الإقليمية التي حققتها في أماكنَ مثل العراق، مما يعني أنَّ التنافس بين إيران والسعودية على الهيمنة الإقليمية سيزداد على الأرجح. وبحسب الموقع الأمريكي، سيجبر التراجع المتوقع لدور الولايات المتحدة كضامن أمن الرياض على تنويع علاقاتها مع أقطاب الطاقة الأخرى في النظام العالمي. ويحدث هذا بالفعل في مجال مبيعات الأسلحة. إذ تحاول السعودية بناء صناعة دفاعية محلية، وبينما تحجم الولايات المتحدة عن منحها المعرفة التكنولوجية التي من شأنها تسريع هذه العملية في صفقات الأسلحة مع المملكة، فإنَّ الصين وروسيا مستعدتان لفعل ذلك. ومع هذا فهناك عوائق كثيرة لمدى وسرعة جهود السعودية لتنويع مصادر أسلحتها بعيداً عن موردي الأسلحة الأميركيين. إلا أنَّ التحول السعودي نحو منافسي الولايات المتحدة سيؤدي بالتأكيد إلى استبعاد واشنطن، كما حدث مع مصنعٍ للطائرات بدون طيار قامت الصين ببنائه في السعودية لخدمة السوق المحلية. ومن المجالات الرئيسية الأخرى التي ينبغي تأملها هو كيف تمضي السعودية قُدماً بطموحاتها في مجال الطاقة النووية. لقد تفاوضت مع الولايات المتحدة والصين وروسيا ودول أخرى لبناء محطات طاقة نووية في البلاد. لكنَّ المملكة طالبت بأن يظل جزء كبير من دورة تخصيب الوقود وإعادة المعالجة تحت سيطرتها، وهي فكرة لم تَرُق لواشنطن، التي تتخوف من أنَّها قد تسمح للرياض بتطوير أسلحة نووية. لكن إذا كانت الولايات المتحدة غير راغبة في التزحزح عن موقفها، فسيفكر القادة السعوديون بالتأكيد في عقد صفقةٍ مع الصين أو روسيا اللتين قد لا تلتزمان بالمعايير نفسها. ومن المرجح أن يوسع سجل المملكة في مجال حقوق الإنسان المسافة بينها وبين الغرب. فقد تزايدت الاحتجاجات ضد الحرب السعودية في اليمن ومقتل خاشقجي في الكونغرس الأمريكي. لكن لا يمكن توقع حدوث تغيير حقيقي في السلوك السعودي ما دامت أسعار النفط منخفضة، وما دامت المملكة مستمرةً في الكفاح من أجل تطبيق إصلاحٍ اقتصادي طويل الأجل في ظل الرؤية السعودية ٢٠٣٠. هذا يعني أنَّه مع انخفاض الحاجة الأمريكية لعلاقةٍ وثيقة مع السعودية، فمن المرجح أن تصبح ردود فعل واشنطن على مثل هذه القضايا قاسيةً على نحوٍ متزايد. العلاقة السعودية الأمريكية ليست متجهةً للانهيار، لكنَّها ستكون عرضةً أكثر للتقلبات على مدار العقدين المقبلين، باستمرار تغير الضرورات التي جمعتهما معاً. وستواصل الدولتان التعاون في القضايا الرئيسية، خاصةً إذا استُهدف الغرب على يد الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أو تنظيم القاعدة، ما سيعرقل

الاتجاه الأمريكي نحو آسيا. لكن في النهاية ستتبني العلاقات السعودية الأمريكية دائماً على المصالح المشتركة لا القيم المشتركة. هذا يعني أنَّه مع تطور النظام العالمي إلى مكانٍ لا يحتاج فيه كلٌ منهما إلى الآخر، لن تستمر علاقتهما الوثيقة تلك على الأرجح.

عن خطيئة حماس في غزة

عدلي صادق . العرب . ٢٠١٩/٣/٢٠

عندما وجدت نفسها محاصرة ومشدودة بين تبعات الحكم في غزة، وانسداد الأفق أمام خيارها الأول، وهو الاشتباك اليومي مع الاحتلال الصهيوني، الذي من شأنه أن يمنح جماعة "الإخوان" في الإقليم مأثرة استثنائية، تحت لافتة المقاومة الواجبة والكاشفة لتخلي الآخرين عن بيت المقدس؛ بدأت حماس منذ نحو ثلاث سنين منحى مختلفاً على كل صعيد، يعتمد منطق السياسة ومقارباتها، وينزع إلى تأسيس علاقات على قاعدة بعض القواسم المشتركة مع الجوار المصري، ومع إسرائيل نفسها من خلال اتصالات غير مباشرة عبر الوسيط القطري، وذلك في إطار ترسيخ دعائم الحكم في غزة، بالتشدد الأمني حيال المجتمع، وتحويل الاشتباك مع إسرائيل إلى نوع من التفاوض على التسهيلات الجزئية والمحدودة، أو لرفع أثمان الهُدن بتحصيل انفراجات، هي من أبسط حقوق البشر، إذ تتعلق بحركة المرور أو حركة صيادي الأسماك في البحر.

ومع تحديد مثل هذا السقف، وجد المواطن الغزي البسيطُ نفسَه يسخر من الأهداف الجديدة لحركة المقاومة، ويتذكر أن الأوضاع التي رفضتها حماس وانقلبت عليها لكي تحرر بيت المقدس كانت تمثل على المستوى المعيشي بحبوحة ضائعة أو مُضيّعة، يتأسى الناس على أيامها. فقد كان هناك مطار في رفح، وحركة مرور على مدار الساعة عبر المنافذ، وسوق عمل نشطة، واقتصاد يتحرك، ومعامل وخطوط تصدير المنتجات والورود والحمضيات!

في سياق حرصها على تثبيت دعائم الحكم، استفادت حماس من حاجة الدولة المصرية إلى تحييدها أو تعاونها الأمني، في خضم معركتها مع الإرهاب. وعليه فقد نشأت علاقة الضرورة بين الطرفين، على أن يتحمل كل منهما الآخر في ما اختلفا عليه، ومن الأمثلة على ذلك ألا تُعقّب حماس وألا تهجو سياقات المحاكم المصرية وهي تنظر في قضايا تخابر "الإخوان" المصريين معها، وكأن شيئاً لم يكن ولا يخصها، وألا تعلق الدولة المصرية على الصلة الوثيقة لحماس مع قطر وتركيا. ففي علاقة الضرورة هذه، تقاطعت التناقضات.

المصريون حريصون على التهدئة في غزة، وتثبيت الوضع كما هو عليه، والقطريون حريصون على إخراج حماس من ضائقتها المالية، لكي يبقى الوضع على ما هو عليه، فتلبي حماس احتياجات حكمها. ربما تختلف المقاصد لكن السياق يتشابه، وفي تشابهه رأت السلطة الفلسطينية في رام الله، أن الأمور وأساليب التعاطي مع الحكم الحمساوي في غزة، تتجه في خط معاكس لما تريده، لكن رئيس السلطة ظل حيال ذلك كمن في فمه ماء، لا مصلحة له في النطق، لحرصه على علاقة طبيعية مع القاهرة والدوحة، ولعلم القاهرة والدوحة، أن تدابيره الإقصائية لغزة، من شأنها الإضرار بكل ما تريده الأطراف الأخرى ويريده الفلسطينيون.

في هذه الغضون، كانت لدى حكومة إسرائيل –بخصوص حماس– مسألتان مقلقتان تؤثران على موقف الرأي العام، وهما استقرار وأمن منطقة غلاف غزة وبلداتها، وإطلاق الأسرى أو الجثث التي في حوزة حماس. أصبحت المسألتان، بالإضافة إلى وضعية التهدئة التي يريدها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، ثلاث أوراق يتحرك بها

الجانب المصري، على النحو الذي يعزز دور مصر ويؤكد على مسؤوليتها في إقليمها، ولاسيما أن المسائل الثلاث تتقاطع مع موضوع الأمن في سيناء، ومع مظان تتعلق بصلات مفترضة بين المجموعات الإرهابية وإسرائيل في سياق عملياتي معقد. وعلى هذا الصعيد، تجري الاتصالات أحياناً بلغة كليلة ودمنة.

من جانب آخر، وعلى الرغم من كل هذا العمل الحثيث على تثبيت التهدئة واحتواء الاحتكاكات الفجائية التي تتهددها، وتخفيف الحصار على غزة (وقد بات أمراً تحث عليه القوى الدولية) ومساعدة حماس على التغلب على مصاعبها المالية وفتح الطريق لما يسمى المنحة القطرية ودُفعاتها الشهرية الست المقررة؛ فقد تعاظمت المشكلة الاقتصادية الاجتماعية في غزة، وضاقت أحوال السكان إلى الحد الذي لم يعد يطاق. وظل كل ما يجري على جبهة الخصومة الفلسطينية، يزيد من عناء السكان دون أن يؤثر على طرفي الخصومة وحياة المسؤولين الفلسطينيين من الجانبين.

تجمدت أحوال الأسواق وتوقف العمل والإنتاج، وتنامت نسب البطالة، وتوقفت تماماً فرص التوظيف فتراكم الخريجون الذين لا يجدون عملاً فاضطر قسم كبير منهم إلى ركوب البحر وارتياد الصحاري. ففي قطاع غزة وحده، يتهيأ لسوق العمل سنوياً نحو عشرين ألف خريج جامعي ومؤهل من المعاهد الحرفية وشبان في سن العمل. فقد تراكم هؤلاء طوال أكثر من عشر سنين. وبالطبع، كانت الأطراف كلها في الإقليم، تنتظر إنهاء الانقسام الفلسطيني، بينما طرفا الانقسام يريد كل منهما إنهاء الآخر أو إخضاعه.

وبناء عليه ظلت أحوال الناس تزداد شقاءً، وتزيدها ألماً في غزة والضفة، القبضتان الأمنيتان، كلٌ منهما في سياقها. ووضعت حكومة السلطة في رام الله نصب عينيها، إيصال الناس في غزة، إلى حال الانفجار الاجتماعي، والانقلاب على سلطة حماس. وهذا بحد ذاته، ألقى الرعب في قلب حماس، حتى بات الاحتجاج والتظاهر الفئوي، أو الحراك على مستوى مدرسة ابتدائية لأمر مطلبي بسيط يُدرج عند حماس باعتباره محاولة لإسقاطها، فتواجهه بالبطش.

لكن القشة التي قصمت ظهر البعير، وبدت الأمور معها وكأن السلطة في رام الله قد نجحت في مسعاها، أن حماس مضت في تصعيد وتيرة الضرائب المفروضة على السلع حتى الاعتصار. وفي مثل هذه الأوضاع الضاغطة على أعصاب الناس، تكون للسجائر وتبغ النارجيلة، أهمية استثنائية، وهذه رُفعت أسعارها إلى معدلات غير مسبوقة، وباتت السلع الغذائية والمنتجات المصرية تصل إلى المستهلك الغزي بعد اليد الضريبية والتهريبية الرابعة أو الخامسة.

وفي هذه الأثناء، ظهرت عبر وسائل التواصل أشرطة فيديو شديدة الاستفزاز عن سلوك حماس، لعل جزءاً منها روجته غرف الذباب الإلكتروني التابعة لحكومة رام الله. وكان من بين هذه الشرائط ما هو طريف، يصور رجلاً يتلقى حماراً كهدية أرسلها قريب له في منطقة النقب، عبر أحد منافذ البضائع، فتطالبه سلطة حماس بجمارك بالشيكل الإسرائيلي بقيمة نحو ١٤٠ دولاراً.

بدأ حراك الجماهير في غزة، احتجاجاً على الضرائب وعلى انسداد أفق العمل والرزق ومنافذ الرحمة. رفع المتظاهرون شعار "بدنا نعيش". تفشت هذه اللافتة ورُفعت في وجه سلطة جاءت لكي تقول إن هدفها هو

الاستمرار في المقاومة حتى تحرير بيت المقدس، وانتهت إلى المراوحة في مربع الهدنة، لكي تعيش هي. والناس يرون رموز السلطة وقادتها يعيشون في بحبوحة، بينما سياساتهم وسياسات خصومهم في رام الله، تُفاقم شقاءهم. ولما انتشرت التظاهرات كالنار في الهشيم، أطلقت حماس على الشارع الوطني جنودها بالهراوات الغليظة، وهؤلاء هم أنفسهم الجنود الذين سلحتهم وأعطتهم وظائفهم من خبز الناس وعصارة حياتهم.

كانت الهجمة غليظة وقاسية وبذيئة، جرى فيها اجتياح بيوت بالجملة واعتقال شباب العائلات بالجملة، والتعدي على النساء في منازلهن. وجاءت التهمة أو الذريعة سخيفة، وهي أن هذه الجماهير تلبي نداء خصوم حماس في رام الله، علماً بأن الناس أدركوا مسبقاً أن الطرفين شريكان في إيذائهم وإيصالهم إلى حال الانفجار، وفي الوقت نفسه، التورط مع المجتمع وبدء كل طرف طريقه إلى السقوط بالمعنى التاريخي.

في اعتداء حماس على المجتمع، غلب طبع "الإخوان" تطبعهم، وبدا التجسيد العملي لفكرتهم الحزبية من أساسها، وهي أن "الجماعة" هي الرهط الراشد حصراً واستثناءً ودون سواه، وكل من هم خارج فسطاطه آثمون وضالون، وبالتالي لا شيء يدعو إلى الترفق معهم إن اعترضوا أو كانت لهم وجهات نظر أخرى. وهذه هي خطيئة حماس في غزة!

حذار من انتحار المقاومة

ماجد عبد الهادي ـ العربي الجديد ـ ٢٠١٩/٣/٢٠

تغصّ الروح بضحك كالبكاء، لدى سماع أو مشاهدة المتحدثين باسم حركة حماس، يجاهدون لتقديم أجوبة على أسئلة مذيعي القنوات الفضائية، بشأن قمع المظاهرات الشعبية الاحتجاجية في قطاع غزة، فلا يستطيعون غير تكرار النطق بعباراتٍ لجوجةٍ متلعثمة، سبق أن استخدمها، حرفياً، المتحدثون باسم الأنظمة الديكتاتورية العربية الفاسدة، في محاولاتهم اليائسة التي نعرفها جميعاً، لتبرير قتل الناس، واعتقالهم، وتعذيبهم، بالكلام البائس عن وجود أيدٍ خفية تستغل حراك الشارع، وعن تخريب متظاهرين الممتلكات العامة، وما إلى ذلك من اتهامات، لا يجوز، في حال من الأحوال، أن تستخدمها سلطة شرعية دفاعاً عن سلوك جندها، حين يعتدون على حقوق مواطنيها، فما بالك بحركة مقاومة، ترفع شعارات تخليصهم، وتحرير وطنهم، من نير الاحتلال.

"بدنا نعيش"، قال المتظاهرون في شعار حراكهم الذي أعقب فرض ضرائب جديدة، وما من أحد يستطيع لومهم، بعدما صبروا على حصارٍ مديد، يشارك فيه الأعداء الأعداء، والإخوة الأعداء، والأشقاء الأقربون، وتخللته حروبٌ طاحنة، فقدوا فيها الألوف من ذويهم، وتهدمت مئات من بيوتهم ومنشآتهم الحيوية، غير أن رد "سلطة حماس" عليهم، باستخدامها العنف المفرط ضد من طاولته هراواتها، وملاحقتها عشرات منهم إلى بيوتهم، واقتيادهم من بين أهليهم، لتعذيبهم بوحشية، وإهانتهم ببذيء الكلام، في مراكز التوقيف، ووراء جدران السجون، كان فاجعاً، إلى حد يثير الحزن العميق، لا على هؤلاء الضحايا فحسب، بل أيضاً على إحلال صورةٍ مشينةٍ كهذه، في أذهان الناس، وعلى شاشات التلفزة، ومواقع الإنترنت، وصفحات الصحف، محل صورة مشرفة طالما رسمتها "كتائب الشهيد عز الدين القسام" بدم خيرة شباب فلسطين، في أيام تصديها البطولي للغزوات الهمجية الإسرائيلية.

"سلطة محمود عباس" استغلت حراك الشارع، وحاولت التلاعب به، من أجل إشاعة الفوضى، تقول الحجة الأهم التي تقدمها "حماس"، وتعرض معها توثيقاً لما قالت إنها مكالمات هاتفية بين مدير المخابرات الفلسطينية في رام الله، ماجد فرج، ونشطاء في الحراك الشعبي، يرتبطون به، أو يعملون لحسابه، لكنها تتغافل عن تورّط أجهزتها الأمنية في البطش بمناضلين من فصائل أخرى، وحقوقيين من منظماتٍ إنسانية، وصحافيين كانوا يغطّون الأحداث، كما تنسى، وهذا هو الأهم، أن ممارستها دور السلطة واقعياً يمنح قوى المعارضة بداهة (وحركة فتح، في حال غزة ليست إلا واحدة منها) حق استثمار أي ظرف سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي، بما يخدم موقفها، بعيداً عن تحريم ما تفعل، بوصفه جريمة ضد المقاومة.

ليس ذلك تبريراً، ولا تفهماً لتعبيرات الانقسام العبثي بين فصيلين، ما عادا يتورّعان عن اقتراف المحرّمات، في صراعهما على سلطة حكم ذاتي محدود، ولا سلطة فعلية لها، تحت الاحتلال الإسرائيلي، بقدر ما هو محاولة للتجاوز، اضطراراً، على التركيبة السياسية المشوّهة، والتذكير بأبجديات اللعبة الديمقراطية التي تعطي كل القوى، بما فيها "فتح"، حق معارضة حكم "حماس" في غزة، مثلما تعطي كل القوى أيضاً، بما فيها "حماس"، حق

معارضة حكم فتح في الضفة الغربية، طالما لم يصل تعبير أي منهما عن موقفه، في كلا الجناحين المهيضين للوطن، درجة انتهاك القوانين والأعراف المتفق عليها.

وثمّة هنا رسالة إلى صاحب القرار في "حماس": أنت، ببساطة، من اخترت ازدواجية السلطة والمقاومة، وأنت من عليك حل التناقضات المعقدة الناشئة بينهما، بدلاً من تحميل وزرها على كاهل مواطنيك، وإلا فإن إقدام رجالك على ضرب واعتقال وتعذيب وإهانة من يحتجون على إجراءات سلطتك، بتهمة أنهم يعادون سلاح مقاومتك، سواء كانوا من حركة فتح أو الجبهة الشعبية، أو الجهاد الإسلامي، أو غيرها من الفصائل الوطنية، والمنظمات الحقوقية، سيجعلك تبدو كأنك اخترت انتحار الثانية من أجل بقاء الأولى، أو كأنك تدفعها إلى رفع شعار "بدنا نموت" رداً على شعار "بدنا نعيش".. فحذار.

غزة ولزوم ما يلزم من العيش الكريم

ماجد الشيخ ـ الحياة ـ ٢٠١٩/٣/١٨

لا يبدو أن أمن حماس وأجهزتها ومؤسساتها، تريد للناس في قطاع غزة أن تعيش بكرامة، فالموت «المقدس» لديها عمل من رجسها، أما قمع وإرهاب وموت الناس العاديين الذين يبحثون عن لقمة خبز لأطفالهم، فهو من رجس الشيطان، حتى يستحق أهل غزة كل هذا القمع والإرهاب والإهانات وكسر الأيادي، وملاحقة المواطنين إلى دواخل بيوتهم، وممارسة سلوك «عنتري» يندى له الجبين، لاسيما وهو يصدر من أبناء حركة إخوانية، لا يليق بها أن تفعل ذلك وهي التي تدعي إسلاموية زائفة، وقد تكشفت سنوات التسلط والاستبداد والإرهاب، أن سلطوية الحركة هي بالنسبة لها أولوية يجدر الدفاع عنها، وهي تخوض مقاتلها ضد أبناء القطاع دفاعا عن تلك الروح السلطوية، البعيدة كل البعد عن روح الوطنية التي ينبغي أن تتحلى بها حركة تزعم إنها «حركة مقاومة»، لكن ما يجري على الأرض وفي شوارع قطاع غزة ينفي عن عناصر هذه الحركة امتلاكهم لأي مناقبية وأخلاق وطنية، لاسيما وهم يواجهون من يفترض أنهم أبناء شعبهم ومنهم الأخ وابن العم والخال وابن الجيران وأبناء عائلات محترمة، ترفض أن تنتهك أعراضها وكراماتها على أيدي من يفترض أنهم من أبناء شعب يرفض ضيم الأهل قبل ضيم العدو، وإلا فالقاتل والقامع واحد لا فرق بينه إن كان إسرائيلياً يعتبر الأرض غنيمته، وإن كان فلسطينياً يعتبر السلطة غنيمته «المقدسة».

كل ما يطلبه أهل القطاع، كما أهل الضفة والقدس وسائر الأراضي الفلسطينية التي جرى احتلالها على مراحل: بالقوة وبالحروب مرة و«بالتراضي» مرات، ما بعد أوسلو والانقلاب الحمساوي؛ أن يعيشوا بكرامة، لا تحت ذل الاحتلال، ولا تحت ذل بساطير القوى الأمنية، ممن استلهموا دروس دايتون ومخازي الاستبداد العسكري العربي وأجهزة مخابراته وميليشياته وكل من يدور في الفلك السلطوي، وكل هؤلاء للأسف راضون وقانعون بالاحتلال طالما هم يستمدون منه إكسير حياة لسلطانهم وسلطاتهم القامعة والقاتلة والمفرّطة بكل ما ينبغي الحفاظ عليه من شرف المقاومة الحقيقية؛ مقاومة من طينة التحرر الوطني، لا من طينة السلطويات الشمولية القائمة على هيمنة سلطة فئوية أنانية.

يجري كل هذا في ظل أزمة كارثية يشهدها القطاع، وهي أزمة مركبة وأكثر من مزدوجة، أزمة سياسة وسياسات وردود أفعال غير مسؤولة، تضافرت في الجوهر بسبب الاحتلال والانقسام ومجموع حصارات قادت وتقود إليها اليوم العديد من آثار ونتائج الإجراءات العقابية غير المسؤولة، وما سبقها ورافقها وتلاها من قرارات غير مدروسة، ارتكبت خطايا تمثلت بفرض المزيد من الضرائب وابتكار أشكال احتيالية جديدة للجباية، ما أدى إلى اشتعال نار الأسعار، وتدهور الأحوال المعيشية والحياتية لأهل القطاع.

ما حدث في غزة، خاصة يوم الجمعة الماضي، ضد شباب حراك «بدنا نعيش»، ينبغي أن يكون معيباً ومخجلاً لمن تسري في عروقه دماء الوطنية الفلسطينية، لكن للأسف ما جرى ويجري نكوص نحو العودة إلى الممارسات السوداء لتنظيم حركة تمرس على الممارسات الظلامية، كما بدأوها أول مرة في مواجهة قوى الحركة الوطنية

الفلسطينية قبل نشوء منظمة التحرير، الجبهة الوطنية العريضة والكيان الوطني الموحد للشعب الفلسطيني. وها هم اليوم يستأنفون القيام بمثل تلك الممارسات، ولكن ضد فقراء وجوعى، كل ذنبهم أنهم يريدون التعبير والاحتجاج على أوضاعهم المعيشية والحياتية المزرية جراء قرارات تعسفية تمعن في رؤية ظالمة وظلامية لأمور الدنيا والناس والوطن.

ولئن اعتقد أصحاب إدارة الشأن العام الفلسطيني في غزة كما في الضفة، أنهم قادرون على قمع الحراكات الشعبية المطلبية وإسكاتها، في معزل عن إرادة التحرر الوطني من الاحتلال، فهم واهمون وواهمون جدا، فالمعارك الوطنية هي الأساس والمعارك المطلبية لا تقل أهمية عن نزوع التحرر الوطني، والتحرير من ربقة سلطات الاستبداد، لا فرق بين هذه وتلك من المعارك التي تفرض على أبناء الشعب الفلسطيني من أجل فك قيوده والتحرر من أسر الأوهام، توحيد كامل قواه وطاقاته التي تكبلها سلطات الأمر الواقع على امتداد مساحة الوطن.

الخطورة اليوم قد تتجلى في وضع أقسام من الشعب في مواجهة أقسام أخرى، لتبدو الأمور وكأنها «شارع في مواجهة شارع» وهذا ما لجأت وتلجأ إليه سلطات العتم الظلامية وحتى «المتنورة» قليلاً ولكن الأكثر استبداداً، حتى لا تفقد زمام السيطرة، ولكي يجد المعنيون طرفاً يوجهون له مسؤولية الفوضى والقمع والإرهاب، بعيداً عن أجهزتهم البوليسية التي تقود قسماً من الشعب ضد قسم آخر؛ وهكذا يختلط الحابل بالنابل، فلا تعود السلطة في مواجهة المسؤولية المباشرة عما يجري، لتنسل بذاتها كالشعرة من العجين.

حماس تساوي فتح.. ثمّ ماذا؟!

ساري عرابي - عربي ٢١ - ٢٠١٩/٣/١٩

لستُ في وارد الدفاع عن الحركتين الكبيرتين في الساحة الفلسطينية، حماس وفتح، ولعلّ هذا ما يغلب على الحالة المزاجية لعموم الفلسطينيين الآن، ولا سيما بعد الحراك الأخير في قطاع غزّة، الذي وسم نفسه بشعار "بدنا نعيش"، وتعاملت معه الأجهزة الأمنية في غزّة بعنف ظاهر، بينما أعلنت حركة فتح من الضفة الغربية عن دعم كبير له.. فالعلاقة بين الحركتين، الآن، بالغة التردّي، إلى درجة استعادة أجواء الانقسام في العام ٢٠٠٧، بيد أن هذا التردي المتصاعد في الموقف الفلسطيني العام، وفي علاقة الحركتين، وبما يقوم عليه من انقسام بنيوي، كان دائما ما يستدعي المقارنة بين تجربة الحركتين.

هذه المقارنة مغرية دائما، والإغراء المحض لا يسفر غالبا عن نتائج صحيحة، سواء لمجرد المعرفة أم لمحاولة فهم سيرورة الحالة الفلسطينية ومآلاتها، ثم محاولة إصلاحها، أم لمجرد قول كلمة حقّ. قد يكون من بواعث الإغراء محاولة الخروج بموقف أخلاقي يدين كلا الحركتين، يستوي في ذلك الشكل الثقافي من هذه المقارنة، والشكل السائد الذي ينزاح إليه العامّة من الناس غالبا، بيد أنّه في النتيجة غير مفيد.

عدم فائدة هذا الموقف، أو غلبة النتائج غير الصحيحة في مآلات المقارنة الناجمة عن الإغراء، لا يعني أن منهج المقارنة خاطئ، بل هو ضروري، سواء لأجل التجرد للحق، أم لأجل محاولة فهم الواقع ومن ثم تقديم الاقتراحات لتحسينه أو تغييره.

يذهب عدد ممن يلجأ إلى المقارنة لوصف الحالة الفلسطينية الراهنة؛ إلى القول إنّ الحركتين وجهان مختلفان لمضمون سياسي واحد، وهو الحكم بالوكالة عن الاحتلال. بكلمة أخرى، إنّ وجود سلطة في ظلّ الاحتلال يدفع العبء الإداري عن الاحتلال، بما يستلزمه ذلك من ضبط مجموع الفلسطينيين، دون أن يستدعي نتائج سياسية مفيدة للفلسطينيين، بل على العكس، قد يؤدي وجود سلطة في ظلّ الاحتلال إلى تصفية سياسية للفلسطينيين.

هذا التوصيف، وإن بدا متضمنا قدرا تأسيسيا من الصحة، فإنّه غير كاف دون اعتبار السياقات والمضمون السياسي للسلطة، فلا يمكن النظر إلى المآلات مجرّدة من المقدمات، وحينما نتفق على أن إقامة سلطة في ظلّ الاحتلال كان خطيئة كبيرة، بصرف النظر عن دوافع أصحاب المشروع، فإنّه لا يمكن القول حينئذ إن من التحق بهذه السلطة تاليا كمن أنشأها، فتأسيس السلطة أوجد واقعا شديد التعقيد، باتت خيارات الفلسطينيين إزاءه ضيقة جدّا.

لقد وُجد نظام سياسي فلسطيني في ظلّ الاحتلال ينزع الشرعية عن كلّ من كان خارج هذا النظام، وهو أمر حتّم من بعد انتفاضة الأقصى، على قوّة كبيرة كحماس، أن تتعامل مع هذا التعقيد ضمن خيارين، إمّا البقاء خارج السلطة وبالتالي تجريد الحركة من قوّتها ومكتسبها من بعد انتفاضة الأقصى، وفرض خيار سياسي فلسطيني واحد تحت غطاء صندوق الانتخابات، أو محاولة حماية الذات، ومدافعة الخيارات السياسية من داخل النظام السياسي الفلسطيني وبغطاء الشرعية الانتخابية.

حين النظر إلى هذين الخيارين؛ لا يمكن القول إن الاختيار بينهما كان سهلا. نعم، يمكن لنا الآن أن ننقد بلغة حادّة وجذرية دخول حماس في السلطة، وما يبدو من مساره ومآلاته أنّها أبدا لم تكن قد وَضعت في حسبانها ما كان ظاهرا من استحالة قدرتها على قيادة سلطة صُمّمت بمقاس خاص، ولوظائف خاصة تتعارض مع حماس وجودا وخطابا وطبيعة. وأنا أحد الذين يفعلون ذلك أحيانا، لكن ينبغي لي، ولمن يفعل ذلك مثلي، أن يتواضع قليلا ونحن لم نعاين الخيار الآخر، أي أن يجري اجتثاث حماس باسم صندوق الانتخابات، وفرض خطاب سياسي واحد في الساحة الفلسطينية باسم صندوق الانتخابات كذلك.

لكن ثمّة ما هو سهل، وينبغي قوله، وهو دقيق جدّا، أعني من فرض مشروع السلطة الفلسطينية في الساحة الفلسطينية، ثم ضيّق خيارات الفلسطينيين إزاءه.. هو الذي لا يمكن أن يساويه أحد في إشكالية وجود السلطة في ظلّ الاحتلال.

وهذا الذي أوجد المشروع وفرضه؛ يمكن القول إنّ كلّ ما هو فيه بدوره من عجز وانعدام ظاهر في الخيارات في العلاقة مع الاحتلال أو مواجهته، ناجم عن اختيار صرف إلى حدّ كبير، فهو الذي اتجه إلى هذا الخيار، وهو الذي فاوض بخصوصه، وهو الذي وقّع على الاتفاقيات بعد ذلك، وهو الذي أوجد السلطة، وهو الذي وضع الفلسطينيين أمام خيارات معقدة إزاء مشروعه، ثمّ هو الذي بواقع الحال رفض شراكته في هذا المشروع، وليس مثله ببداهة العقل من دخل المشروع لكسر حدته ولتنويع خيارات الفلسطينيين.

نعم، الدخول في السلطة سيفضي إلى ممارسات سلطوية كانت حماس تستهجنها قبل دخولها في السلطة، لكن مسار التجربة يفيد أن هذا ناشئ عن حصار تجربة حماس، دون أن يعني هذا منح حماس المبرر الأخلاقي لممارستها السلطوية، وهذا الحصار هو شكل من أشكال الحرب، تخللته مواجهات مسلحة واسعة مرات متعددة. وهذا يفيد بأنّ موقع حماس في السلطة مختلف عن موقع فتح، من جهة التوجه السياسي، ومن جهة الاضطرار والاختيار في الممارسات السلطوية، أو في العلاقة مع الاحتلال.

لا يمكن والحال هذه؛ القول إنّ من هو في حالة حرب مع الاحتلال، محفوفة بالحصار، كمن يخشى الحرب في حال وسّع من خياراته الأمنية والسياسية أو غيّر من بعض سياساته القائمة! هذا على فرض أن حركة فتح لم تجر أي تغييرات في خياراتها خشية من حرب غير متكافئة مع الاحتلال فحسب، وهذا غير صحيح، فأي سلطة توجِد نخبها ومصالحها ومنطقها أيضا.

لا يعني ذلك إلا شيئا واحدا، وهو أن موقع كلا الحركتين في السلطة مختلف.. مختلف بحكم الواقع والتوجه السياسي الراهن وطبيعة العلاقة مع الاحتلال، ومختلف بحكم المقدمات والسياقات التي لا ينبغي إغفالها، لكنه لا يعني أبدا أنّ حماس معذورة في تقديراتها السياسية الخاطئة، ولا يعني أن الجماهير يمكنها تفهم ما يتفهمه أنصار حماس، وليست مطالبة (أي الجماهير) بحلّ ذهني ونفسي لمعضلة السلطة والمقاومة يجعلها متقبلة لكل مآلات سلطة حماس، وممارسات هذه السلطة.

بقيت مسألة في هذا الموضوع، وهو أنّه يمكن لمشروع سياسي صاعد، أن يجور على الحقيقة، ويساوي بين فتح وحماس، لأجل الشرعنة لوجوده بنقد حادّ للقوتين اللتين تغلقان المجال السياسي الفلسطيني، إذ لا بدّ في الحقيقة

من تجاوز الانغلاق الذي فشلت الحركتان في فتح أي ثغرة فيه، أو ساهمتا، كل بقدره، في إغلاق بعض ثغراته، بيد أنّ هذا كلام نظري للغاية، بمعنى أن الخصومة العميقة المتجذرة بين الحركتين، لم يتمكن أحد من استثمارها لفرض بديل ثالث، ولا حتى القوى الفلسطينية التقليدية الموجودة أساسا.

وإذا كان الأمر كذلك، فالنتيجة الوحيدة لهذه المساواة بين الحركتين، هي إغفال المقدمات والسياقات التي أوصلتنا إلى هنا، والمسؤوليات الأساسية عن الأخطاء الأصلية، والقراءة الخاطئة للواقع بالمساواة بين توجهات سياسية مختلفة، وأنماط متباينة جدا في العلاقة مع الاحتلال.

دون أن ينعكس ذلك في فائدة للفلسطينيين، فمراوحة المكان في إطار مشروع التسوية وضمن سياسات السلطة الفلسطينية.. خشية من نشوء مواجهة غير متكافئة مع الاحتلال، ليس مكسبا، بل هو عملية تصفية سياسية ممنهجة مكثفة للفلسطينيين كما يلاحظ كل ناظر للتغول الاستعماري في الضفة الغربية، فتغطية هذا المشروع بالقول إن سياساته القائمة اضطرارية، وإن الوجه السلطوي المقابل ليس أحسن حالا، لا يفيد إلا في تعزيز هذه التصفية السياسية الجارية للفلسطينيين!

هدايا فلسطينية لـ "إسرائيل"

صادق ناشر ـ الخليج ـ ٢٠١٩/٣/١٩

حدة الخلافات بين الفصائل الفلسطينية تزايدت خلال الأشهر القليلة الماضية. وفي وقت كان يأمل كثيرون أن يعزز الفلسطينيون مواقفهم، راحوا يبحثون عما يزيد من انقسامهم وتشرذمهم، والأحداث التي نتابعها على الساحة الفلسطينية، وخاصة الخلافات بين حركتي «فتح» و«حماس»، تؤكد أن التقارب بين الحركتين صار يبتعد شيئاً فشيئاً، ويحل محله التنافر والصدام الذي لا يستبعد أن يكون أخطر خلال المرحلة المقبلة.

يوم أمس الأول تعرض منزل وسيارة النائب في المجلس التشريعي عن حركة «حماس»، عزام سلهب، لعملية إطلاق نار من مسلحين في مدينة الخليل، سبقها إقدام الحركة على اختطاف مدير هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية في قطاع غزة، رأفت القدرة، وبالطبع فإن الحركتين تبادلتا الاتهامات في الحادثتين، ف«حماس» استنكرت عملية إطلاق النار على منزل وسيارة النائب سلهب، وحمّلت السلطة وأجهزتها الأمنية المسؤولية الكاملة عما سمّتها «الجريمة النكراء»، فيما وصفت السلطة الفلسطينية اعتقال القدرة من منزله في قطاع غزة ب«الجريمة»، معتبرة إياها «عملاً من أعمال العصابات المنظمة، وتجاوزاً لكل الخطوط الحمر».

ولم تفلح كل المحاولات التي بذلتها وتبذلها دول عربية عدة لرأب الصدع بين الحركتين، والذي توسع بشكل لافت خلال الفترة القليلة الماضية، وكرس أخطر أنواع الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، ومنح «إسرائيل» هدايا كانت تنتظرها وحصلت عليها اليوم، بالخلافات الحادة بين الحركتين، حيث نجحت دولة الاحتلال في تجنيب نفسها دفع ثمن باهظ في مواجهة الفلسطينيين، بعدما تكفل الفلسطينيون بإنجاز مهمة «إسرائيل» وتفرغوا لخلافاتهم، بعد أن كانت المهمة التفرغ لمقاومة الاحتلال وأدواته المختلفة.

لم يكن الشعب الفلسطيني ينتظر أن تؤول الأمور بين أكبر حركتين مقاومتين للاحتلال إلى هذا المآل، فخلال العقود الماضية كانت دولة الاحتلال تعمل ألف حساب للمقاومة بمختلف تشكيلاتها وتوجهاتها، لكنها اليوم تُدرك أن وحدة الفلسطينيين لم تعد ذات شأن عند أصحاب القضية نفسها؛ لهذا تزيد من صب مزيد من الزيت على نار الخلافات بين الحركتين، أملاً بأن تنجح في تجديد الصراع المسلح بينهما، كما حدث خلال سنوات ماضية.

ما الذي تستفيد منه الحركتان في موقفيهما هذا؟

لا يوجد مستفيد في الأساس في الصراع الدائر بين الحركتين سوى أعدائهما، فالخلافات القائمة بينهما لا تخدم سوى هدف «إسرائيل» القريب والبعيد، فدولة الاحتلال نأت بنفسها عن المواجهات المباشرة وتركت للحركتين مهمة الصراع الداخلي، وبالتالي منحتا «إسرائيل» الفرصة للتفرغ لما هو أكبر من المواجهات المباشرة، والمتمثل في توسيع الاستيطان والتهام أكبر جزء مما تبقى من الأراضي التي تقع تحت أيدي الفلسطينيين، مستندة إلى دعم أمريكي وغربي كبير.

وقد رأينا هذا الدعم يتجلى في سلسلة القرارات التي اتخذها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي منح «إسرائيل» ما لم تكن تحلم به طوال عقود الصراع الطويلة.

صفحة من تاريخ الحراك الوطني الفلسطيني

عوني فرسخ ـ الخليج ـ ٢٠١٩/٣/٢٠

حين بدأت الهجرات اليهودية لفلسطين سنة ١٨٨٢ كانت الفجوة الحضارية واسعة بين الصهاينة ذوي الخلفية الأوروبية، المدعومين من الاستعمار البريطاني، والجاليات اليهودية الأمريكية والأوروبية واسعة النفوذ، والمؤيدين من غالبية الرأي العام الغربي والمجتمع العربي متخلف المعرفة والوعي نتيجة ما عاناه بفعل الفساد والاستبداد العثماني والقمع البريطاني. فيما كان الاقطاعيون ومعظمهم من الأقطار العربية المجاورة، وكذلك كبار الملاك يحوزون غالبية الأراضي الخصبة. وقد أدى بيع بعضهم للأراضي وقيام الدرك بإخلاء الفلاحين من الأراضي المباعة إلى الصدام بينهم وبين المستوطنين والدرك. كما جرى بين فلاحي الخضيرة وملبس من جهة ومستوطني مستعمرة بتاح تكفاه عام ١٨٨٦. ما أسهم في تسريع الوعي على الخطر، الأمر الذي أسهمت فيه أيضا صحف القاهرة ودمشق وبيروت والصحافة الفلسطينية الناشئة، خاصة صحيفة الكرمل لنجيب نصار.

وفي مواجهة الاحتلال البريطاني لفلسطين وإعلان وعد بلفور سنة ١٩١٧ تشكلت في القدس ومعظم المدن لجان وطنية باسم «الجمعيات الإسلامية – المسيحية»، التي توحدت في المؤتمر الفلسطيني الأول، وانتخبت لجنة تنفيذية برئاسة موسى كاظم الحسيني رئيس بلدية القدس.

وقد رفض المندوب السامي البريطاني الاعتراف باللجنة كممثلة للشعب العربي الفلسطيني. وكذلك فعل وزير المستعمرات ونستون تشرشل عندما استقبل أعضاءها بالقدس في ٨/ ٣/ ١٩٢١، ولم يستجب لطلبهم إقامة حكومة فلسطينية مسؤولة أمام برلمان منتخب، وعليه رفضت الشخصيات الوطنية العربية المشاركة في عضوية «المجلس التشريعي» الذي اقترحته الحكومة البريطانية، بحيث يكون للمندوب السامي البريطاني سلطة قبول مقررات المجلس وإلغائها، باعتبار ذلك تشويهاً مفضوحاً للديمقراطية.

وفي عام ١٩٢٩ تفجرت «هبة البراق» عندما حاول الصهاينة المساس بما هو مستقر في ساحة البراق (المبكى) وقد شكلت «هبة البراق» نقلة نوعية في الحراك الوطني بتأثير ما بدا من انحياز بريطانيا السافر للصهاينة، ووضوح مقدار تطور قدراتهم العسكرية، وما أبداه الشهداء: عطا الزبير، وفؤاد حجازي، ومحمد جمجوم من رباطة جأش وشجاعة ساعة إعدامهم. وما ابدعته أمهاتهم باستقبالهن الشهداء بالزغاريد، مبدعات تقليدا صار عرفا فلسطينيا بأن يستقبل الشهداء بالزغاريد، ويستقبل أهلهم المهنئين وليس المعزين.

وفي سياق مراجعة الحكومة البريطانية لدواعي الصدام جرى تعيين لجنة من «عصبة الأمم» للفصل بين حقوق الطرفين في حائط البراق. وبعد أن تقدمت بتقريرها صدر عن مجلس الملك البريطاني في مايو أيار ١٩٣١ قرار نص على اعتبار جدار الحرم الغربي (حائط المبكى) والرصيف أمامه في مواجهة حارة المغاربة، وقفا إسلاميا، وللمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط والرصيف، وبعدم تجاوز اليهود العرف المستقر.

وتشكلت خلال سنوات ١٩٣٠–١٩٣٥ أحزاب: الاستقلال والدفاع، والعربي، والشباب، والإصلاح، والكتلة الوطنية، والشيوعي. ولم تختلف أحزاب فلسطين حينها عن بقية الأحزاب العربية المعاصرة من حيث غياب

الديمقراطية، وشيوع الزعامة الفردية، والعفوية السياسية، و ديماغوجية الخطاب السياسي، والافتقار للاستراتيجية العامة والشاملة لإدارة الصراع. وإن هي مثلت مختلف ألوان الطيف السياسي والفكري الفلسطيني من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

وفي ١٩٣٥/١١/٢٠ سجل الشيخ عز الدين القسام باستشهاده تطوراً في أسلوب الحراك الوطني من التظاهرات إلى الكفاح المسلح، برغم محدودية الإمكانيات، محدثا بذلك نقلة نوعية في الحراك الوطني من حيث مضمونه الاستراتيجي وأسلوبه بتركيزه الهجوم على الاستعمار البريطاني راعي مشروع الاستعمار الاستيطاني العنصري.. وقد شكل استشهاد القسام مقدمة ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، التي تفجرت في أعقاب الصدام في منطقة التماس بين يافا وتل أبيب يوم ١٩٣٦/٤/٢٠ وامتداده لبقية مدن فلسطين.

ورغم تصاعد إجراءات القمع البريطانية سجناً واعتقالاً واعداماً ونسفاً للبيوت، ازدادت الثورة زخماً، وسيطر الثوار على وسط البلاد، ما اضطر الجيش البريطاني إلى جلب نجدات من قواعده في منطقة قناة السويس والأردن ومالطة، في أكبر حركة عسكرية تشهدها بريطانيا منذ الحرب العالمية الأولى، ثم لجأت لبعض الأنظمة العربية طالبة منها التدخل.

ومع تواصل الثورة واتساع رقعتها صيف ١٩٣٨ حيث شلت إلى حد بعيد فعالية الجيش البريطاني صعدت بريطانيا إجراءات القمع مع ظهور مؤشرات عن قرب وقوع الحرب مع المحور بقيادة ألمانيا النازية سنة ١٩٣٩.

وحسب السجلات البريطانية بلغ عدد الشهداء خلال سنوات الثورة الثلاث ٥٠٣٢ شهيداً، والجرحى ١٤٧٦٠ والمعتقلين خمسين ألفا، والذين أعدموا ١٤٦ ونسف خمسة آلاف منزل.

تهديد صفقة القرن وجودي للأردن

مروان المعشر . الغد الأردنية . ٢٠١٩/٣/٢٠

لست بشكل عام من المؤيدين لنظرية المؤامراة، ليس لعدم وجودها في عالم السياسة، ولكن لأن كل شيء بالنسبة لنا في العالم العربي بات مؤامرة خارجية ضدنا، ولذلك بت حذرا حين أحاول تفسير اي موضوع من قبل هذه الزاوية.

صفقة القرن تشكل استثناء بالنسبة لي. فهي لم تعد نظرية، بل واقعا تترجمه كل السياسات الاميركية منذ قدوم ترامب للسلطة، وهي ليست في حاجة لإعلان، فقد بدأ تنفيذها منذ اعلان الادارة الاميركية نقل سفارتها للقدس ووقف دعمها المالي للأونروا.

ليس هناك شك ان الصفقة تهديد مباشر للقضية الفلسطينية وللفلسطينيين، فهي تحاول الاستيلاء على القدس وغور الأردن والأراضي التي أنشئت عليها المستوطنات، مع رفض الاعتراف بحق العودة، ورفض الاعتراف بدولة فلسطينية الا اذا كان المقصود إقامة هذه الدولة في غزة فقط. اما الاراضي المتبقية من الضفة الغربية والمتمثلة بكانتونات متفرقة وغير متصلة، فالخشية ان تحاول الولايات المتحدة إقناع الأردن بنوع من الحكم الاداري او السياسي عليها، وبذلك يتم القضاء على الحق الفلسطيني في إقامة دولته على ترابه الوطني بما في ذلك القدس.

فلسطينيا، لا افهم ابقاء الانقسام الفلسطيني الحالي بين فتح وحماس بغض النظر عن الأسباب، فيبتلع الحق والارض بينما يتصارع الجانبان على النفوذ، فأي حكمة سياسية هذه؟ ان الوضع الحالي يستوجب على الجانبين الاتفاق الفوري، حتى ان تحققت الدولة الفلسطينية فإنهما يستطيعان الاختلاف ما شاءا. اما الانقسام الحالي فليس اقل من وصفه بالانتحار السياسي.

أردنيا، فإن صفقة القرن ليست اقل من تهديد وجودي حقيقي يهدف الى تصفية القضية الفلسطينية وان على حساب الأردن. اعتقد ان الأردن بات واعيا تماما لهذه الحقيقة وترجمتها المباشرة، وهي ان حل الدولتين يتم قتله رسميا اليوم من الادارة الاميركية اضافة لاسرائيل بالطبع. وليس من شك عندي ان الزيارة الاخيرة لجلالة الملك للولايات المتحدة هي لتحذير كافة دوائر صنع القرار الاميركي من مغبة الاستمرار في مثل هكذا مشروع وتهديده المباشر للأردن كما للفلسطينيين. وهو تحرك لجلالة الملك ينبغي ان نقف جميعا وراءه.

وبالنسبة لهذا الموضوع، يبدو ان هناك توافقا أردنيا مصريا حول رفض الصفقة، لأن مصر ليست معنية هي الأخرى بصفقة قد تحاول الولايات المتحدة إقناعها بنوع من السيطرة الادارية او السياسية على غزة كبديل عن دولة فلسطينية في غزة. كما ان الأردن بدأ بتقارب جديد مع العراق بعد علاقة فاترة دامت لسنين بعد الغزو الاميركي، وعلاقة متجددة مع تونس التي زارها جلالة الملك مؤخرا، والتي تمر بتجربة سياسية يستطيع الأردن الاستفادة من الكثير من جوانبها.

ندخل اليوم في مرحلة جديدة تعيد النظر في التحالفات القديمة وتفتح الباب امام تفاهمات جديدة. فالأردن وبغض النظر عن علاقته الوثيقة مع الولايات المتحدة لن يقبل بالسير في مشاريع تهدد وجوده، مهما كانت الاغراءات الاقتصادية، كما ان علاقاته الخليجية في حالة مراجعة، تقترب من كل من الكويت والعراق وتبتعد نوعا ما عن السعودية.

اما اسرائيل، فلم تبق هناك حجة لاي نوع من التقارب معها، فهي تعمل مباشرة ضد الأردن وجوديا. هناك حاجة لمقاربة جديدة معها بقدر حاجة الفلسطينيين لمقاربة جديدة بين بعضهم البعض. في النهاية لن تمر صفقة القرن، فلا القيادتان ولا الشعبان الفلسطيني والأردني يقبلان بها، والمطلوب دعم الفلسطينيين على ارضهم لفترة طويلة تمتد بعد ان يغادر ترامب موقعه بعد سنة او خمس سنوات، وبعد ان يغادر نتنياهو موقعه في غضون اقل من عام. بقاء الفلسطينيين على ارضهم كفيل بحل المشكلة على المدى البعيد.

بعد لقاء نتنياهو – بوتين: على ماذا اتفقا وما هي المواقف الروسية المستجدة؟

عاموس يادلين وتسفي مَغين . مباط عال . العدد ١١٤٩ . ٢٠١٩/٣/١٧

في ٢٧ شباط/فبراير، عُقد في موسكو اجتماع بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو والرئيس الروسي فلاديمير بوتين. هذا الاجتماع هو العاشر بين الزعيمين منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، منذ بدأ التدخل الروسي في سورية، وهو الأول الذي يُعقد بينهما منذ إسقاط طائرة التجسس الروسية من قبل الجيش السوري في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، والأزمة التي نشأت في أعقاب ذلك بمبادرة روسية بين القدس وموسكو. بعد الاجتماع ذكرت أطراف إسرائيلية أنه جرى التوصل إلى تفاهمات بين الطرفين في موضوعين مركزيين: تسوية مشكلة الأزمة الثنائية بين إسرائيل وروسيا؛ وتحريك الحوار بين الطرفين للتوصل إلى تفاهمات محدّثة بشأن مسألة وجود القوات الأجنبية في سورية، وخصوصاً الإيرانية.

فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية قيل إن موضوع الأزمة الناجمة عن إسقاط الطائرة قد أُزيل من جدول الأعمال ولم يعد موجوداً. لكن، يجب الأخذ في الحسبان في هذا الشأن، وجود معارضة لتحسين العلاقات مع إسرائيل لدى المؤسسة الأمنية الروسية التي تتحدث بلهجة مختلفة وأكثر عداء من الرئيس بوتين فيما يخص إسرائيل.

فيما يتعلق بوجود القوات الأجنبية في سورية، قالت أطراف إسرائيلية إن الطرفين اتفقا على تشكيل لجنة مشتركة روسية – إسرائيلية، ستعمل على تنسيق "خروج كل القوات الأجنبية من سورية". وبالاستناد إلى تسريبات مصادر إسرائيلية، ستضم اللجنة المخطط لها دولاً إضافية ويمكن أن تشارك سورية في عملها. وبحسب أطراف في وزارة الخارجية الروسية (وخلال زيارة وزير الخارجية الروسي لافروف إلى دول الخليج في الأسبوع الأول من شهر آذار/مارس)، تعمل روسيا على انضمام دول الخليج، وخصوصاً السعودية، إلى هذه اللجنة وأيضاً إلى عملية التسوية في سورية وإعادة إعمار الدولة.

من المهم التشديد على أن روسيا لا ترى نفسها قوة أجنبية في سورية. فبالنسبة إليها مصطلح "قوات أجنبية" لا يشمل قواتها الموجودة في هذه الدولة بالاستناد إلى اتفاقية ثنائية موقّعة لعدة سنوات (القواعد البحرية والجوية في سورية استأجرتها روسيا لمدة ٤٩ عاماً، الأمر الذي في رأيها يمنح قواتها شرعية كاملة طوال فترة وجودها في سورية). لذلك المصطلح له علاقة بالتالي:

قوات "شرعية" أُخرى استدعتها سورية في الماضي، لكن بعد حسم الحرب الأهلية من الأصح أن تغادر، والمقصود قوات إيرانية. وسورية "مدعوة" إلى اللجنة لكي تنهي صلاحية دعوتها تلك القوات الإيرانية.

قوات "غير شرعية" دخلت إلى سورية منذ بداية الحرب الأهلية في سنة ٢٠١١ – القوات الأميركية والتركية وغيرها.

ج– "قوات محتلة" موجودة على الأراضي السورية منذ سنة ١٩٦٧، والمقصود إسرائيل في هضبة الجولان.

في غياب معلومات مُسندة تتعلق بشكل اللجنة المشتركة المقترحة، يمكن التفكير في احتمالين لتفسير دوافع روسيا لتأليفها. الأول، هو ملاحظة تغيّر في الموقف الروسي جرّاء تعب من التدخل في سورية وقد عُبر عن

ذلك بالابتعاد عن إيران. والثاني، احتمال استمرارية المصالح الروسية في سورية، ومعناه سيناريو خطِر بالنسبة إلى إسرائيل.

يستند الاحتمال الأول إلى افتراض أن روسيا تجد نفسها متورطة أكثر فأكثر في سورية، ولذلك هي تسعى للتوصل إلى حلول للأزمة السورية، تشمل أيضاً مكوناً لقيام حوار دولي يُخرجها من العزلة السياسية التي تعانيها. وبذلك يمكن تفسير الاقتراح الروسي كمحاولة لتغيير قواعد اللعبة الحالية في هذه الساحة. تعمل روسيا بجهد مكثّف على الدفع قدماً بالاستقرار وإعادة الإعمار والتسوية في سورية، رغم احتكاك آخذ في التفاقم مع تركيا وإيران اللتين تختلف معهما بشأن طريقة معالجة موضوع إدلب. في المقابل هناك خروج القوات الأميركية من سورية، ورفض دول الغرب المشاركة في تمويل إعادة الإعمار ما دام ليس هناك تسوية سياسية، وترك روسيا وحدها في مواجهة قضية التسوية. في هذه الأثناء، طُرحت في الأشهر الأخيرة أفكار لتغيير تركيبة منتدى أستانا (الذي تشارك فيه حالياً روسيا وإيران وتركيا وسورية بصورة جزئية) وربما طُرح إلغاؤه، ودعوة دول إضافية إلى المشاركة في عملية التسوية. زيارة بشار الأسد إلى إيران في مطلع آذار/مارس، التي لم تُنسَّق مع روسيا، أثارت غضباً في موسكو – يُعتبر هناك التقارب الإيراني– السوري كاستفزاز وكإشارة من جانب الأسد لاهتمامه باستمرار وجود إيران على الأراضي السورية، من دون صلة بالموقف الروسي من الموضوع.

على هذه الخلفية، يمكن التقدير أن روسيا بلورت نظرية بديلة لسياستها في سورية، وذلك كجزء من أهدافها على الساحة الإقليمية في الشرق الأوسط وأيضاً على الساحة الدولية. من المعقول أن موسكو مهتمة من جديد بالتعاون مع إسرائيل، وسيجري التعبير عن ذلك في تركيبة اللجنة المقترحة، بهدف الدفع قدماً بنهاية سريعة للأزمة في سورية، وذلك بواسطة عملية تسوية تمنح روسيا تفوقاً في سورية، إلى جانب أن تجنيد دول الخليج في عملية التسوية ومشروع إعادة الإعمار، سيرمم أيضاً مكانتها الإقليمية. ومن المحتمل أن روسيا تأمل بأن يؤثر التعاون الإقليمي بالإضافة إلى التعاون مع إسرائيل في مسألة الوجود الإيراني في سورية إيجابياً في علاقات روسيا بالولايات المتحدة ويسمح بتجدد الحوار بين الدولتين.

التفسير الثاني يصور الاقتراح الروسي "كفخ " يشكل خطراً على إسرائيل. وبحسب هذا التفسير لا تحاول موسكو التقرب من إسرائيل، بل الدفع قدماً بالمصلحة الروسية في سورية – في الأساس الاستقرار وإعادة الإعمار – على حساب إسرائيل، من دون أي نية لإبعاد القوات الإيرانية عن أراضي هذه الدولة. ويتطابق هذا التفسير مع التقديرات الأميركية والإسرائيلية بشأن عدم قدرة روسيا على إبعاد القوات الإيرانية عن سورية، وحتى عدم احترام الاتفاقات القاطعة بشأن إبعاد هذه القوات عن الحدود مع إسرائيل. هناك مصالح أساسية مشتركة لروسيا مع إيران، على رأسها تعزيز نظام الأسد وإبعاد الولايات المتحدة عن سورية. ويمكن التقدير أن هذه المصالح ما تزال قائمة، ولذلك تسعى روسيا لتقليص عمليات إسرائيل في سورية. فعلياً هذا التقليص حدث، ولا نعرف ما إذا كان لذلك علاقة بخفض النشاطات الإيرانية في سورية، أم أن له علاقة بالحذر الإسرائيلي من مواجهة منظومات الدفاع الجوي الجديدة المنصوبة في سورية، وقواعد جديدة تريد موسكو فرضها على آليات "منع الاحتكاك" بينها

وبين إسرائيل. بهذا المعنى من المحتمل أن تستخدم روسيا الحوار المتجدد مع إسرائيل كي تقلل عملياتها هذه وتقيّدها عن طريق وعود وربما أيضاً تهديدات.

فيما يتعلق بمحتوى اقتراح تشكيل اللجنة كما نُشر حتى الآن، فإن غياب برنامج مفصل لمكونات مركزية يطرح شكوكاً إزاء المصلحة الروسية ويدعم التفسير الثاني بشأن دوافع روسيا. أولاً، احتمال ضم سورية إلى لجنة تشارك فيها إسرائيل، ستبحث في إخراج القوات الأجنبية من سورية، ضئيل للغاية. أيضاً من جانب إسرائيل، احتمال إعطاء روسيا فتحة – مهما كانت صغيرة – لتصوير اللجنة المقترحة كمحاولة للتوسط بين إسرائيل وسورية وإعادة النقاش بشأن مستقبل هضبة الجولان إلى جدول الأعمال (ضمن إطار إخراج "جميع القوات الأجنبية") مرفوض من جانب إسرائيل – بالتأكيد ليس في زمن الانتخابات، وفي الوقت الذي تنشط فيه الأحزاب، حتى تلك التي تُعتبر "وسطاً"، في الولايات المتحدة في هذه الأيام من أجل الحصول على اعتراف الإدارة الأميركية بالسيادة الإسرائيلية على الجولان. أيضاً احتمالات أن تؤثر بلورة اللجنة إيجاباً في مصلحة الحوار بين روسيا والغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة محدودة جداً. يبدو أن التدخل الروسي في سورية استنفد قدرته كمسار للتحاور مع الغرب سعياً للتخفيف من الضغط الذي يُمارس على روسيا على الساحة الدولية. الدول الأوروبية تعارض تقديم مساعدة مالية إلى نظام الأسد، والإدارة الأميركية من جهتها غارقة في التحضير لتقرير المدعي العام روبرت مولر الذي يحقق في التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. لذلك، من المحتمل أن موسكو تحاول المماطلة مع إسرائيل بمساعدة مبادرة تشكيل اللجنة، بينما هي نفسها ليست معنية بخروج القوات الأجنبية، وخصوصاً الإيرانية من سورية، أو أنها غير قادرة على القيام بذلك، وتعلم أن احتمالات حدوث تغيّر إيجابي في نظرها على مستويات أُخرى على الساحة الدولية بمساعدة اللجنة، ليست واقعية.

في الخلاصة، بعد أكثر من أسبوعين على زيارة رئيس الحكومة إلى موسكو لم يقدم إلى الجمهور في إسرائيل معلومات موثوق بها بشأن المسائل الأربع المهمة في العلاقات مع روسيا، في السياق السوري وفيما يتعلق بالقوات الإيرانية في سورية، وهي:

أ- هل هناك تغيّر في آليات "منع الاحتكاك" بين روسيا وإسرائيل – بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية وبعد حسم الحرب الأهلية في سورية؛

ب- هل نجح رئيس الحكومة نتنياهو في إقناع بوتين بعدم نقل بطاريات الـS-300 المنصوبة على أراضي سورية إلى السيطرة السورية؛

ج- هل تقليص الهجمات الإسرائيلية في سورية هو نتيجة توقف جهود التمركز الإيراني في أراضي هذه الدولة، أم هو بطلب روسي؛

د- ما هي دلالات إقامة لجنة مشتركة مع إسرائيل لإبعاد "القوات الأجنبية" عن سورية! وهل إبعاد القوات الإيرانية هو في جوهر النقاش، أو بين موضوعات أُخرى!

إذا فعلاً عالجت اللجنة إبعاد القوات الإيرانية عن سورية، سيكون المقصود عملية بعيدة الأمد تعكس ابتعاد روسيا عن حليفها الأساسي في سورية، الأمر الذي ينطوي على انعكاسات إيجابية أكثر على إسرائيل على الساحتين السورية والإقليمية. مع ذلك، من المحتمل أن تكون اللجنة مخرجاً بيروقراطياً – دبلوماسياً بالنسبة إلى روسيا، نتيجة عدم القدرة أو عدم الرغبة في إخراج القوات الإيرانية، ويمكن أن تؤدي إلى جرّ إسرائيل إلى معاودة البحث في قضية هضبة الجولان كشرط لإخراج القوات الإيرانية.

لذلك، من المهم أن توضح حكومة إسرائيل ما هي الآلية التي جرى الاتفاق بشأنها مع روسيا في الاجتماع الأخير بين نتنياهو وبوتين، وما هي شروطها.

هل يتجه ترامب إلى حرب مع إيران؟

كورتس ميلز ـ ناشيونال إنترست ـ ٢٠١٩/٣/٢٠

أدخلت آخر إدارتين جمهوريتين لأمريكا البلاد في سلسلة حروب في الشرق الأوسط. أولاها حرب الخليج، التي تم تقديمها كنصر مثير للجدل. أما الثانية، والتي عرفت بالحرب على الإرهاب وشملت حرب أفغانستان، فقد دمرت الأمن القومي الأمريكي.

وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي؛ "دونالد ترامب"، قد رفض صراحة مسار أسلافه، إلا أن تحالفه مع تيارات اليمين المتشدد، وإلغائه الفج للاتفاق النووي الإيراني، جعل الكثيرين يتساءلون: هل سيحاول "ترامب" هزيمة طهران عبر معركة عسكرية؟

ويبدو أن الديمقراطيين في مجلس الشيوخ بالكونغرس يعتقدون ذلك. ويقول كلا من "ديك دوربين" و"توم أودال"، وكلاهما ديمقراطيان: "بعد مرور ١٦ عاما على الغزو الأمريكي للعراق، نعود مرة أخرى إلى صراع آخر غير ضروري في الشرق الأوسط، يستند إلى منطق خاطئ ومضلل. إن سياسة إدارة ترامب في إيران مبنية على أطلال سياستنا الفاشلة في العراق".

وتشمل العقول التي تقف وراء سياسة البيت الأبيض في إيران العديد من أبطال الغزو الاستباقي للعراق عام ٢٠٠٣، مثل مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، والسياسي المعروف بعدائه للإسلام؛ "فرانك جافني"، ومركز "فريد فليتز" للسياسة الأمنية، ومستشار الأمن القومي للرئيس؛ "جون بولتون".

كما شارك أول مستشار للأمن القومي في إدارة "ترامب"، وهو "مايكل فلين"، في كتابة كتاب مع "مايكل ليدن" قبيل انتخابات عام ٢٠١٦. وقد دافع "ليدن"، وهو من المحافظين الجدد، باستمرار عن أن الولايات المتحدة كان يجب عليها ضرب إيران أولا، وليس العراق، في أوائل العقد الماضي.

وقد أخبرني مسؤول رفيع سابق في الإدارة، لا يزال في أروقة البيت الأبيض، أن الحرب على النظام في طهران "ممكنة جدا".

ويؤكد أعضاء مجلس الشيوخ أن إدارة "ترامب" تحاول أيضا الربط بين القاعدة وإيران بناء على روابط غامضة، لكن ليس هناك أدلة قوية.

وقد وجهني أحد مساعدي عضو كبير في مجلس النواب إلى صفحة افتتاحية في "واشنطن تايمز"، التي تعد معقلا للمحافظين الصقور الذين يجهدون لإثبات العلاقة الجوهرية المزعومة بين إيران والقاعدة، فيما يمكن أن يبرر توجيه ضربة لإيران، بموجب تصريح عام ٢٠٠١ لاستخدام القوة العسكرية، الذي تم تمريره بسرعة بعد هجمات ١١ سبتمبر/أيلول.

وأخبرني محامي الرئيس، "رودولف جولياني"، أن موقف الولايات المتحدة هو في الأساس تغيير النظام. وعلى الرغم من أن الرئيس قد أصر على أنه سيلتقي مع القيادة الإيرانية، على الطراز الكوري الشمالي، إلا أنه لم يتحرك بعد باتجاه طهران.

وبالإضافة إلى "بولتون"، يعد وزير الخارجية؛ "مايك بومبيو"، من المعارضين للنظام الإيراني. وبالنسبة للعديد من الصقور المعادين لإيران، فإن طهران هي مركز للثقافة المضادة للنظام العالمي، والتطرف الإسلامي، وهو مركز يجب ممارسة الضغط عليه حتى ينهار أسوة بالسوفييت.

ويتطابق هذا الهدف مع ما يتبناه المجلس الوطني للمقاومة، وهو كيان المعارضة الإيراني الرئيسي في الخارج، والمرتبط بشكل وثيق بـ "بولتون" و"جولياني"، وغيرهم من المسؤولين حول "ترامب"، مثل رئيس مجلس النواب السابق "نيوت غينغريتش".

وفي الأسبوع الماضي، بدأ نواب عديدون في الكونغرس مساع لمنع الولايات المتحدة من التورط في حرب لا يمكن التنبؤ بها. وتسعى هذه الجهود لصياغة مشروع قانون يحظى بدعم الحزبين، من شأنه أن يقيد أي أموال يتم إنفاقها على هجوم غير دستوري ضد إيران. ومن شأن منع مثل هذه الحرب من خلال الكونغرس أن يوفر التوبيخ الكافي لإيران، في الوقت الذي سيحمي فيه الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط من الدخول في نزاع آخر لا داعي له.

الحلم الأمريكي بين الواقع والخيال

منار الشوربجي . البيان . ٢٠١٩/٣/٢٠

الفضيحة التي تفجرت مؤخراً حول الالتحاق بأفضل جامعات الولايات المتحدة سلطت الأضواء من جديد على جوهر «الحلم الأمريكي» وإمكانية تحقيقه على أرض الواقع.

فقد أعلن مكتب التحقيقات الفيدرالي الأسبوع الماضي عن نتائج تحقيق مكثف أجراه على مدى شهور طويلة وانتهى لإدانة عشرات من أولياء الأمور، منهم شخصيات أمريكية لامعة سعوا، عبر الرشوة، لإلحاق أبنائهم بأفضل جامعات الولايات المتحدة من تكساس وجنوب كاليفورنيا إلى ييل وستانفورد. ليس ذلك فقط، بل سعى بعضهم لتزوير شهادات رياضية لأبنائهم.

بينما دفع بعضهم الآخر لمن يقوم، عبر الغش، على مساعدة الأبناء لاجتياز امتحانات القبول بتلك الجامعات.

والعلاقة وثيقة بين مجريات الواقعة و«الحلم الأمريكي»، الذي هو أحد مقومات الثقافة السياسية الأمريكية.

فلدى كل أمة ما تحب أن تردده عن نفسها من حكايات بل وأساطير وهي حكايات تساعد على تماسك الأمة وشعور أبنائها بالفخر الوطني.

وأمريكا ليست استثناء من تلك القاعدة. و«الحلم الأمريكي» هو أهم ما يردده الأمريكيون عن بلادهم. فهي، عندهم، أرض الأحلام التي رأى فيها توماس جيفرسون المكان الذي ينجح فيه المواطنون في سعيهم «من أجل تحقيق السعادة».

أما تعبير «الحلم الأمريكي» تحديداً، فقد ظهر في بادئ الأمر في كتاب شهير، في ثلاثينات القرن الماضي، للكاتب والمؤرخ الأمريكي جيمس آدامز.

والمقصود به أن أمريكا، بسبب قيمها السياسية القائمة على الحرية والفردية، تمنح المواطن فيها القدرة على تحقيق أي شيء تصبو إليه نفسه بالمطلق، من الثروة والنجاح في حياته وإلى تحقيق السعادة له ولذويه.

ويقوم الحلم الأمريكي في جوهره على تمكن الكل من صعود السلم الاجتماعي عبر وسيلة واحدة فقط هي قدرة الفرد على الإنجاز، عبر الجهد الشخصي والعمل الشاق والمثابر.

وواقعة التزوير للالتحاق بجامعات القمة تسلط الأضواء من جديد على قيم «الحلم الأمريكي»، حيث إن الوصول لجامعات القمة لم يكن عبر جهد ولا تعب.

لكن القضية تذهب في الواقع لما هو أبعد من ذلك بكثير. فأهم ما يلفت الانتباه في الفضيحة لم يكن يتعلق بمحاولة النخبة الأمريكية الثرية شراء التميز لأبنائها دون وجه حق، وإنما الجديد حقاً لجوء هؤلاء لسبل تقع تحت طائلة القانون.

فليس جديدا أن تسعى النخبة الأمريكية لتمييز أبنائها وإنما الجديد هو لجوئها لوسائل غير قانونية رغم توافر وسائل قانونية تماماً طالما استخدمتها تلك النخبة لتمييز أبنائها عند الالتحاق بالجامعات بل وبأفضل الوظائف أيضاً.

ففي الوقت الذي وقع أولياء الأمور في تلك القصة تحت طائلة القانون، كونهم لجأوا للتزوير والرشى، إلا أن القاصي والداني بالولايات المتحدة يعلم أن تقديم هبات وتبرعات بالملايين لجامعة من جامعات القمة يمنح ولي الأمر ضماناً معقولاً لقبول أبنائه في تلك الجامعة، حتى لو لم تؤهلهم درجاتهم.

بل إن هناك ما يعرف بقوائم انتظار مخصصة لهؤلاء وحدهم. وفضلاً عن ذلك، يعرف القاصي والداني أن خريجي جامعات القمة يورثون مقاعدهم لأبنائهم من بعدهم حيث لهم الأولوية خصوصاً إذا كانوا من أصحاب النفوذ والسطوة في المجتمع الأمريكي.

غير أن هناك وسيلة أخرى لا تقل أهمية ولا تنتهك، هي الأخرى، القانون الأمريكي. فعملية التقدم لجامعات القمة الأمريكية صارت صناعة لها خبراؤها الذين يبيعون خبراتهم لمن يقدر قيمتها.

والأسر من الطبقة الوسطى العليا التي لا تملك الملايين التي تدفعها كتبرع لإحدى الجامعات، يمكنها أن تدفع تكلفة استشارة أولئك الخبراء، الذين بإمكانهم توجيه الأطفال منذ الصغر لتنمية قدرات بعينها، بما فيها ممارسة ألعاب رياضية دون غيرها، تساعدهم عند التقدم للجامعات.

معنى ذلك أن النخبة الأمريكية قادرة على تحقيق «الحلم الأمريكي» لأبنائها نيابة عنهم، ودون أن يجتهد أولئك الأبناء بالضرورة أو يعتادوا العمل الشاق. فالنخبة قادرة على ضمان وقوف أبنائهم على قمة السلم الاجتماعي، ودون الحاجة لأي جهد لصعوده.

وليس خافيا أن استحواذ النخبة الأمريكية على المقاعد لأبنائها خصوصاً في جامعات القمة يحرم قطاعات واسعة من الأمريكيين، وبالذات من الفقراء والأقليات، حتى لو كانوا أكثر تميزاً في القدرات والملكات من الحصول على فرصة مماثلة.

وهو ما يعيد إنتاج النخبة نفسها ويكرس الفجوة الواسعة في المجتمع الأمريكي بين النخبة وباقي قطاعات المجتمع. المفارقة الجديرة بالتأمل هي أن ذلك كله يحدث في مجتمع صار أقل قبولاً لبرامج العمل الإيجابي، التي تقوم في جوهرها على منح حصة من مقاعد الجامعات لأبناء الأقليات التي تعرضت تاريخياً للتمييز ضدها خصوصاً في التعليم، مثل السود.

وحجة من يرفضون تلك البرامج هي أنها لا تقوم على المساواة في الفرص وإنما تميز غير البيض دون وجه حق. وكأن المساواة في تلك الفرص متحققة أصلاً في مجتمع فيه كل تلك الاستثناءات المسكوت عنها والمخصصة للنخب.

---

* د. منار الشوربجي أستاذ العلوم السياسية المساعد، مختصة بالنظام السياسي الأمريكي.

تراجع قوة الولايات المتحدة أمر واقع وآثاره حقيقية

مارك لينش . واشنطن بوست . ٢٠١٩-٣-٢٠

خلص الكاتب مارك لينش، أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن، في مقاله الأخير في صحيفة "واشنطن بوست"، أن التراجع الأمريكي عن الصدارة، سواء كان متصورا أم لا، له آثار حقيقية.

كانت مناقشة التخفف الأمريكي من أعباء الشرق الأوسط موضوعًا ثابتًا في النقاشات في كل من واشنطن والمنطقة منذ عقد على الأقل. فبينما، يُرجع بعضهم التراجع الأمريكي إلى أقصى حده في العراق ويعزوه آخرون إلى فشل أمريكا في التدخل بقوة أكبر في سوريا، فإن الانطباع العام اليوم يتعامل مع تراجع القوة الأمريكية على أنه أمر واقع.

ولا يمكن ملاحظة تراجع الصدارة الأمريكية بسهولة من حيث القوة المادية. إذ لا تزال الولايات المتحدة تتفوق على كل المنافسين المحتملين في الإنفاق العسكري، وتحتفظ بمجموعة واسعة من القواعد والتحالفات العسكرية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. كما لم يحل أي منافس من الأقران الجديين مكانها، على الرغم من التدخلات الانتهازية لروسيا ودبلوماسية الصين الاقتصادية الصبورة.

كيف استجاب حلفاء وخصوم الولايات المتحدة لهذا التراجع المفترض؟ كيف تبدو من بيروت وبروكسل؟ لمعالجة هذه الأسئلة، قام مشروع العلوم السياسية في الشرق الأوسط ومركز بوبست التابع لجامعة برينستون بإحضار ١٦ باحثًا من الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة إلى الجامعة الأمريكية في بيروت لمناقشة تأثير الهيكل العالمي المتغير في التفاعلات الإقليمية.

قد يكون التراجع الأمريكي تصورا أكثر منه واقعا: إن التخفيض العسكري الأمريكي هو في المقام الأول من الساحات التي تجاوزت حدتها بعد عام ٢٠٠١، مثل العراق أو المناطق التي تراجعت فيها بعد تدخل أكثر اندفاعا لقلب الوضع القائم، مثل سوريا. قد تكون شبكة القواعد والانتشار الأمريكية منخفضة مقارنة بمنتصف الألفية الجديدة، لكنها أكثر شمولاً مما كانت عليه خلال ذروة تسعينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة.

وقال الكاتب إن مفهوم التراجع الأمريكي في الشرق الأوسط لا يتعلق بقدراتها العسكرية بقدر ما يتعلق بخياراتها السياسة وعدم قدرتها على ترجمة القدرات إلى نتائج. فقد أطاح مئات الآلاف من القوات الأمريكية بصدام حسين لكنهم لم يتمكنوا من إنشاء دولة مستدامة في العراق.

وإعلان الرئيس باراك أوباما بأنه يجب على بشار الأسد تسليم السلطة في سوريا لم يترتب عنه الإطاحة به أو منع تحول البلاد إلى حرب أهلية مروعة. وقد أدت الإطاحة بمعمر القذافي في ليبيا إلى دولة فاشلة وحرب أهلية لا تنتهي. كما أفضى الدعم الضمني للحرب السعودية الإماراتية في اليمن إلى طريق مسدود وكابوس إنساني.

وليس لأن قصة التراجع الأمريكي حُبكت اجتماعيًا يجعلها هذا أقل واقعية. فكلما كانت القوى الإقليمية تشكك علنًا في قدرات أو نوايا الولايات المتحدة، تصرفت بشكل مستقل على أساس هذا التصور.

*** تأثير عدم اليقين بشأن سياسة الولايات المتحدة:**

هذه التصورات حول تراجع الولايات المتحدة قد غذَتها حالة عدم اليقين العميقة الفريدة بشأن السياسات الفعلية لإدارة ترامب. معظم القادة في الشرق الأوسط لا يحبون سياسات إدارة أوباما مثل الاتفاق النووي مع إيران، لكنهم تفهموها. وكانت سياسات الرئيس ترامب غير متسقة إلى حد كبير، مع ظهور خلافات داخلية بشكل اعتيادي في تغييرات سياسية مفاجئة ورسائل مختلطة.

حتى الحلفاء الإقليمين الذين رحبوا بتحركات ترامب في اتجاه سياسات طويلة الأمد لم يكن من المؤكد أنه سيتقيد بتلك السياسات. ربما يكون الإسرائيليون قد رحبوا بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، لكن السرية حول خطة ترامب الإسرائيلية الفلسطينية للسلام جعلتهم غير متأكدين من المستقبل. والانسحاب من خطة العمل المشتركة والشاملة (JCPOA)، على الرغم من شهادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بامتثال إيران لشروطها، أدى إلى سنوات من الدبلوماسية المتعددة الأطراف وألقى بظلال من الشك العميق على الثقة في أي التزامات أمريكية.

تُظهر مشكلتان التأثير المدمر للتشويش لارتباك الإدارة وسياسة الرسائل المختلطة: في وقت مبكر من ولايته، نفذ ترامب ضربة عسكرية رمزية ضد مطار سوري، وبدا أنه يشهد تحولًا نحو المواجهة القوية مع دمشق. ولكن بعد ذلك لم نكن هناك متابعة، ولم يتغير شيء. في الخريف، بدأ كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية في صياغة إستراتيجية جديدة من شأنها أن تحافظ على وجود كبير للقوات الأمريكية في سوريا تحت غطاء مكافحة النفوذ الإيراني. ثم أعلن ترامب فجأة الانسحاب الكامل والسريع للقوات الأمريكية. بعد شهور من الارتباك في السياسة، ربما تحتفظ الولايات المتحدة بـ ٢٠٠ أو ٤٠٠ أو ١٠٠٠ جندي على الأرض. وتركت التحركات السريعة الآخرين غير قادرين على صياغة سياسات متماسكة ردا على ذلك.

وظهر تشابه في اضطراب السياسة في رد الولايات المتحدة على الحصار المفروض على قطر. فبينما قام بعض المسؤولين الأمريكيين بالرد على الفور ضد الخطوة التي تقودها السعودية والإمارات، قوض جهودهم بتغريدة يدعم فيها المقاطعة. لم تتمكن سلسلة من المسؤولين والمبعوثين الأمريكيين من إجبار حلفائهم على وضع حدَ لها. وأدى هذا الجمود إلى تقويض قدرات الولايات المتحدة على تنظيم العمل المشترك، وزيادة عدم اليقين بشأن النوايا الأمريكية الحقيقية، وتفاقم التصورات بشأن ضعف الولايات المتحدة.

ورأى الكاتب أن الحزبية تضاعف عدم اليقين هذا. وقال إنه يجب على الجميع التحوط ضد نتائج الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٠. ومن المرجح أن يؤدي نصر الديمقراطيين إلى رد فعل عنيف شديد، لكن لا يمكن التنبؤ به، ضد سياسات محددة مع ترامب.

غضب الكونجرس من مقتل جمال خاشقجي، كاتب العمود في صحيفة "واشنطن بوست"، والحرب في اليمن، والارتباط الوثيق لولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، بفريق ترامب، قد يبشر بتمزق خطير في علاقات أمريكا بالخليج. واحتمال أن يعيد رئيس ديمقراطي أمريكا إلى خطة العمل المشتركة المشتركة (JCPOA) قد يكون حافزا قويا لأوروبا وإيران لإبقاء الصفقة على قيد الحياة. كل هذا لا يحمس الحلفاء، كثيرا، أو الخصوم لتقديم تنازلات صعبة لإدارة أمريكية عابرة.

*** الحلفاء والخصوم يشكلون تصورات القوة الأمريكية:**

هؤلاء الحلفاء والخصوم ليسوا أطرافا سلبيين في صياغة قصة التراجع الأمريكي. لديهم مصلحة في إجبار الولايات المتحدة على بذل المزيد من الجهد، أو تشجيع الآخرين على الاستجابة وفقًا لذلك.

استفادت روسيا من تصور انخفاض الوجود الأمريكي وفعاليته في سوريا. فقد استفادت، وبطريقة انتهازية، من تقويض التحالفات الأمريكية ومشاريع التأثير دون التزامات مادية كبيرة خارج سوريا.. وقد دفع هذا التصور قادة إقليميين إلى الحذر والتحوط من عدم القدرة على التنبؤ من خلال تلقي عروض بيع الأسلحة أو الدعم العسكري. والتحوط ليس هو نفسه التحالفات المتغيرة، على الرغم من سهولة الخلط بينهما.

وقد رحبت الصين بخطوات قادة الخليج للتركيز على آسيا لتأمين مصالحها الاقتصادية. وغالبًا ما يتم التغاضي عن ثقل الصين السياسي الحقيقي والمتزايد، وهذا لتجنب التدخلات العسكرية أو التأثير السياسي العلني. تعد دبلوماسية الشراكة والاستثمار في البنية التحتية شكلاً آخر من أشكال التحوط من عدم اليقين بشأن دور أميركا في المستقبل.

أوروبا، من جانبها، تنظر إلى التحركات الأمريكية مثل التخلي عن خطة العمل الشاملة المشتركة ونقل سفارتها إلى القدس إضعافا فعليا لقيادة الولايات المتحدة من خلال تفاقم الخلافات عبر الأطلسي. ومن الصعب على القوى الأوروبية إرسال قوات إلى سوريا إذا كانت لا تعرف النوايا الأمريكية، أو إذا كانت أهداف السياسة تتحول من محاربة "تنظيم الدولة" إلى مواجهة إيران. لكن حتى هذا التراجع الحقيقي لنفوذ الولايات المتحدة من خلال التحالفات الضعيفة يمكن عكسه بسرعة بواسطة إدارة جديدة، وفقا لتقديرات الكاتب.

*** ماذا عن الشرق الأوسط من الداخل؟**

إن المنطقة المضطربة بشكل متزايد، والتي تستهلكها التحديات الداخلية والتنافس الإقليمي، هي ببساطة أقل تنظيماً حول أولويات الولايات المتحدة وأقل قابلية للرقابة الخارجية. فكلما قامت الولايات المتحدة بتحميل الحلفاء العبء وقللت الموارد التي كانت على استعداد للالتزام بها، زاد عدد حلفائها الذين يمكنهم الدفع من أجل أولوياتهم الخاصة على حساب الولايات المتحدة.

قدرة المملكة العربية السعودية على تسخير الولايات المتحدة في حربها الكارثية في اليمن تدل على قوة حضور هذا التحول في العلاقة بين أمريكا وحلفائها.

رأت القوى الإقليمية فرصًا لتوسيع نفوذها دون ضبط النفس، وتخشى أيضًا، في الوقت نفسه، من أن يقوم منافسوها بنفس الشيء. وعكست سياساتهم الخاطئة أيضًا تحديات داخلية عميقة في الدول الرئيسية.

مغامرات السياسة الخارجية هي وسيلة لتأمين الشعبية المحلية، أو صرف الانتباه عن المشكلات الداخلية، أو الحماية من التهديدات المتصاعدة الصادرة من الخارج. شجع الدعم غير المشروط للولايات المتحدة للأنظمة الاستبدادية ميولها القمعية، مما تسبب في عدم استقرار وتهديد داخلي أكبر.

إن تراجع الاستقرار الداخلي لحلفائها الإقليميين يعكس التراجع الأمريكي المُتصور. فالحلفاء الرئيسيون الذين كانوا يتحملون حصة كبيرة من العبء الأمني، مثل مصر وتركيا، يستنزفهم الاضطراب الداخلي. أما الآخرون،

مثل السعودية، فقد أصبحوا أكثر اندفاعا وشرودا. وبينما تتباعد الأولويات وتُجرَ الولايات المتحدة إلى معارك هامشية، يمكن أن يصبح تدهور نظام التحالفات نبوءة تحقق ذاتها.

«المقتطف»..٢٠١٩/٣/٢٠م